

شركة ثمار التنمية القابضة
(الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

القوائم المالية
وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

شركة ثمار التنمية القابضة
(الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)
(شركة مساهمة سعودية)
الرياض - المملكة العربية السعودية

القوائم المالية
وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في
٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

صفحة

فهرست

- تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية.
- ١ - قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
- ٢ - قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
- ٣ - قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
- ٤ - قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
- ٥ - إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الإمتناع عن إبداء الرأي

لقد تعاقدنا على مراجعة القوائم المالية لشركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار) شركة مساهمة سعودية (الشركة) ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م ، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية ، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية المهمة والتفسيرات الأخرى . ولم نبد رأياً في القوائم المالية المرفقة للشركة بسبب أهمية الأمور الموضحة في قسم أساس الإمتناع عن إبداء الرأي في تقريرنا ، حيث لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لرأي المراجعة في تلك القوائم المالية .

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي :

١ . لم تتوافر لدى إدارة الشركة المستندات المالية والسجلات المحاسبية والبيانات التحليلية والتفصيلية المؤيدة للسنوات والفترات المالية السابقة لتاريخ ١ يناير ٢٠١٩ م ، ولذلك لم نتمكن من مراجعة الأرصدة الإفتتاحية كما في ١ يناير ٢٠١٩ م ولم نتمكن من التحقق من صحة هذه الأرصدة المرحلة في ١ يناير ٢٠٢٠ م ، ومع الأخذ في الاعتبار ما ورد بتقريرنا عن القوائم المالية للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م والذي تضمن امتناعنا عن ابداء الرأي لأمر عديده في معظم بنود القوائم المالية تتعلق بتوفير أدلة المراجعة الكافية لنا مما اعتبر قيد كبير على نطاق عملنا وكذلك تتعلق بعدم تطبيق متطلبات العرض والإفصاح والقياس المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (فضلاً الرجوع لتقريرنا على القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على الارصدة الإفتتاحية للشركة ، وبالتالي أي أثر قد يكون على المعاملات خلال سنة ٢٠٢٠ م والارصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م .

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

٢. لم تقم إدارة الشركة بإعداد القوائم المالية والايضاحات المتممة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وفقاً لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، حيث يتضح من القوائم المالية والايضاحات المتممة لها عدم ادراج العديد من الايضاحات التفصيلية الهامة وعلى سبيل المثال ما يلي:

- لم يتم الافصاح عن المكونات التفصيلية لبدن ممتلكات والآت ومعدات.
- لم يتم الافصاح عن مكونات اعمار الديون الخاصة بالذمم المدينة التجارية.
- لم يتم الافصاح عن مكونات بنود قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
- لم يتم الافصاح بشكل كافي عن التعاملات التفصيلية مع الأطراف ذات علاقة.
- لم يتم الافصاح عن البيانات التفصيلية للقروض.
- لم يتم الافصاح عن البيانات التفصيلية للإلتزامات المحتملة.

٣. تم تعييننا كمراجعين حسابات بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم نتتمكن من حضور جرد الخزينة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (وأيضاً لم نتمكن من ذلك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) البالغ رصيدها المدين مبلغ ٦٧٠ ١٩١ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ٩٣١ ٨٥ ريال سعودي) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة النقدية بالصندوق.

٤. تم تعييننا كمراجعين حسابات بعد تاريخ الجرد وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد المخزون في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (وأيضاً لم نتمكن من ذلك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) ، كما لم يتم موافقتنا بمحاضر الجرد وكشوف التقييم وبطاقات الصنف في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (وأيضاً لم نواف بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) وببلغ رصيده المدين وفقاً لدفاتر الشركة في ذات التاريخ مبلغ ٦٥٣ ٢٠ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ٩٢٥ ٣٧٦٠ ريال سعودي) ، مع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة المخزون والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

٥. لم يتم موافقتنا بالمصادقات البنكية وبعض كشوف الحساب لأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (وأيضاً لم نواف بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) وتبلغ الارصدة الدفترية لكل من البنوك الجارية المدينة والقروض الدائنة المستحقة على الشركة لصالح البنوك وفقاً لدفاتر الشركة في ذات التاريخ على التوالي مبلغ ٩٠٨ ٢٢٢٠ ريال سعودي و مبلغ ٦٨٦ ٦٨٥ ٣٢ ريال سعودي ، (٢٠١٩م : بلغت أرصدهما المدينة والدائنة على التوالي مبلغ ٧٢٣ ٣٧٨ ريال سعودي و مبلغ ٦٨٦ ٦٨٥ ٣٢ ريال سعودي) . ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة البنوك والقروض.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

٦. لم يتم موافقتنا بدراسة أثر الهبوط في قيمة المباني المسجلة على أراضي (المزارع) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (وأيضاً لم نوافت بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) والبالغ قيمتها الدفترية مبلغ ٥٢٢ ٢٢٥ ١٦ ريال سعودي ، (٢٠١٩ م : مبلغ ٦٥٨ ٤٦ ١٧ ريال سعودي) . نتيجة لوجود مؤشرات على الهبوط في قيمتها ، ومع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة لتحديد ضرورة تعديل صافي القيمة الإسترادية لها .

٧. إن سجل الممتلكات والألات والمعدات الذي تم موافقتنا به لا يوفر البيانات الكافية لبعض الممتلكات ذات القيم الجوهرية من ناحية التكلفة الدفترية أو تاريخ الشراء (المباني - التجهيزات) البالغ صافي تكلفتها الدفترية على التوالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م مبلغ ٦٧٨ ٥٠٣ ١٩ ريال سعودي ، ومبلغ ٤٢٧ ٠٨٦ ٢ ريال سعودي ، كما لم تقم إدارة الشركة بالجرد الفعلي للممتلكات والألات والمعدات خلال السنوات المالية السابقة وكذلك في نهاية السنة المالية الحالية ، ومع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال تلك الممتلكات في ذات التاريخ ومبالغ الاهلاك الخاصة بهما .

٨. تتضمن الخسائر المتراكمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م مبلغ ٢٢ ٢٨٦ ٠١٢ ريال سعودي عبارة عن معاملات تم تسويتها على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في عام ٢٠١٩ م ولم تقدم لنا المستندات المؤيدة الكافية في حينه (فضلاً الرجوع لتقريرنا على القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م {تحفظ رقم (٨) ورقم (٩) ورقم (٢٦) ضمن قسم أساس الإمتناع عن إبداء الرأي} لمعرفة تفاصيل المبلغ وأسباب التحفظ) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من اكتمال وصحة رصيد الخسائر المتراكمة .

٩. لم يتم موافقتنا بالقوائم المالية للشركات المستثمر فيها (بند استثمارات في شركات زميلة) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (أيضاً لم نوافت بتلك القوائم والمصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) والبالغ رصيدها في ذات التاريخ مبلغ ٢٥٨ ٢٢٠ ٩٢٠ ريال سعودي (٢٠١٩ م : ٢٥٨ ٢٢٠ ٩٢٠ ريال سعودي) . (دائن ، حيث تخطت خسائر هذه الاستثمارات تكلفة الاستثمار) . كما لم نواف بالمصادقات على هذه الاستثمارات في ذات التاريخ . مع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم وجود وإكمال رصيد تلك الإستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة .

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

١٠. لم يتم موافاتنا بالمصادقات على أرصدة الذمم المدينة التجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (أيضاً لم نواف بتلك المصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) والبالغ قيمتها الدفترية مبلغ ٩٨٨ ٢١٦ ١٣ ريال سعودي، وكذلك لم يتم موافاتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (أيضاً لم نواف بدراسة المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) حيث معظم أرصدة تلك الذمم متوقفة من عدة سنوات وبلغ رصيد المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م مبلغ ٤٧١ ١٩٠ ١٣ ريال سعودي (٢٠١٩م: ٤٧١ ١٩٠ ١٣ ريال سعودي) ، مع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال وتقييم هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم المدينة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
١١. لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لتأمين خطابات الضمان والمصادقات البنكية الخاصة بها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (أيضاً لم نواف بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) والبالغ رصيدها المدين مبلغ ٥٧٠ ٠٠٠ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ٥٧٠ ٠٠٠ ريال سعودي). مع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد.
١٢. بلغ الرصيد المدين لبند المستحق على الأطراف ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م مبلغ ١١٠ ١٠٦ ٨٧ ريال سعودي ، ولم يتم موافاتنا بالمصادقة على أرصدة بعض هذه الأطراف في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (أيضاً لم نواف بتلك المصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) وهم كلاً من شركة أسواق ثمار ووسمي وشركة ثمار الطازجة والبالغ أرصدهما المدينة في ذات التاريخ على التوالي مبلغ ٣٤٣ ٦٤٨ ٦٠ ريال سعودي و مبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي (٢٠١٩م : على التوالي مبلغ ٨٣٠ ٠٠١ ٦١ ريال سعودي و مبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي) ، كما انه لم يتم موافاتنا بدراسة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأرصدة المستحق على الأطراف ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م وأكتفت الشركة فقط بتكوين مخصص بكامل الرصيد المستحق على شركة ثمار الطازجة في ٢٠١٩م بمبلغ ١٩٥ ٩٢٠ ٣ ريال سعودي ، (أيضاً لم نواف بدراسة المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) ومع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذه الأرصدة و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة المستحق على أطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة) :

١٣. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لرصيد دفعة مقدمة لأحد الموردين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نواف بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيدها المدين بمبلغ ١١ ٣٠٢ ٢٠٩ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ١١ ٣٠٢ ٢٠٩ ريال سعودي) وقامت الشركة بتكوين مخصص بكامل الرصيد خلال السنة السابقة (أيضاً لم نواف بالمستندات المؤيدة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) ، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاح رقم (١٩) فقد قام هذا المورد برفع قضية على الشركة يدعي فيها بالمطالبة بمبلغ ٣٩٨ ٧٧٤ ٤٤ ريال سعودي تتمثل في قيمة مستحقات توريدات خلال فترات سابقة وفقاً لدعواه ، هذا وقد صدر حكم نهائي لصالح المورد بالمبلغ المطالب به ، مع عدم وجود رصيد مستحق مثبت لهذا المورد عن تلك الفترات ، ومع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الدفعات المقدمة للموردين وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

١٤. لم يتم موافقتنا بالمصادقات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضاً لم نواف بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيدها ٢١ ٢٧٠ ٠٠٨ ريال سعودي ، (٢٠١٩م : مبلغ ٢٢ ٤٠٧ ٢٩٣ ريال سعودي) ، مع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٥. لم يتم البنك بإيداع مبلغ ٤٦٨ ١٤١ ريال سعودي بالحساب البنكي للشركة والذي يتمثل في إجمالي عمليات مبيعات تمت بواسطة نقاط بيع لصالح الشركة خلال السنة السابقة ٢٠١٩م ، وبمتابعة الفترة اللاحقة تبين لنا انه حتى تاريخه لم يتم تسجيلها بالحساب البنكي للشركة ، وقامت الشركة بتسجيل ذلك الرصيد ضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (٢٠١٩م : مبلغ ٤٦٨ ١٤١ ريال سعودي) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد.

١٦. تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٤ ٠٣٩ ١٩٩ ريال سعودي (٢٠١٩م : مبلغ ٤ ٩٥٠ ١٦١ ريال سعودي) مسجل تحت حساب محكمة التنفيذ بالرياض والمتمثل (وفقاً لإفادة الشركة) في قيام المحكمة بالحجز على الحسابات البنكية للشركة وسحب مبالغ متعلقة بتنفيذ أحكام قضائية على الشركة. ولم يتم موافقتنا بالمستندات الكافية المؤيدة لذلك. ولم تقوم الشركة بتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة هذه القضايا أو إثبات الخسائر الناتجة عن تلك القضايا، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكتمال هذا الرصيد وأثره على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة):

١٧. لم يتم موافاتنا بالمصادقة على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (أيضاً لم نوافق بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) بمبلغ ١٦٧ ١٦٨ ريال سعودي (٢٠١٩ م: مبلغ ٨٦٨ ٥٢٨ ريال سعودي) ، ومع الأخذ في الإعتبار ما ورد في فقرة التحفظ رقم (١) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد و تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على رصيد المستحق لأطراف ذات علاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

١٨. لم يتم موافاتنا بالمستندات المؤيدة لبند المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (أيضاً لم نوافق بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) البالغ رصيدها ٨٣٧ ٢٧٥ ريال سعودي (٢٠١٩ م: مبلغ ٤٧٨ ٠٥٨ ريال سعودي). مع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد.

١٩. لم تقم إدارة الشركة بإعداد تقييم إكتواري تقديري لمنافع الموظفين الخاصة بمزايا نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (تم تسجيل مخصص نهاية الخدمة للسنوات المالية السابقة أيضاً دون الاستعانة بخبير إكتواري) ، كما أنه لم نوافق بالمستندات المؤيدة لإحتساب مخصص نهاية الخدمة المسجل بدفاتر الشركة. وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية بناء على ذلك. وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة إلتزامات منافع الموظفين لنهاية الخدمة وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

٢٠. لم يتم موافاتنا بالموقف الزكوي الحالي للشركة مع المستندات المؤيدة له في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (أيضاً لم نوافق في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م) والبالغ رصيده ٤٣٨ ٥٧٦ ريال سعودي (٢٠١٩ م: مبلغ ٤٣٨ ٥٧٦ ريال سعودي) كما لم يتم موافاتنا بدراسة إحتساب مخصص الزكاة لعام ٢٠٢٠ م (ايضاً لم يتم موافاتنا بأساس إحتساب مخصص الزكاة لعام ٢٠١٩ م) ، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وجود وإكمال هذا الرصيد ومدى وجود التزامات زكوية محتملة وأثر ذلك على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

أساس الإمتناع عن إبداء الرأي (تتمة):

٢١. لم يتم موافقتنا بالمستندات المؤيدة لأقفال أرصدة فروقات مخزون ضمن مصروفات البيع والتسويق خلال عام ٢٠٢٠م بمبلغ ٢٧١ ٣٧٤٠ ريال سعودي ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ورقم (٤) ، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدث وإكتمال مصروفات البيع والتسويق .

٢٢. لم تقم إدارة الشركة بمعالجة عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية وبناءً عليه فلم نكن قادرين على التحقق من إلزام الشركة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) - عقود الإيجار والذي يجب تطبيقه من ٠١ يناير ٢٠١٩م فيما يتعلق بعقود الإيجار .

٢٣. تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس ان الشركة منشأة مستمرة، وبالإشارة إلى ماورد بالإيضاحات أرقام (١٩) و (٢١) و (٢٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد توقفت الشركة عن مزاولة نشاطها خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية وكذلك دخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي لها ووجود عدد كبير من القضايا المرفوعة على الشركة مع عدم وجود الموارد المالية الكافية لتغطية تلك القضايا والالتزامات المالية المحتملة الناتجة عنها ولم تكون الشركة خلال هذه السنة ٢٠٢٠م وكذلك سنة ٢٠١٩م اية مخصصات لمقابلة هذه الالتزامات المحتملة ، ومع الأخذ في الإعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١) ، فإنه تشير هذه الظروف والأحداث إلى جانب أمور أخرى ، إلى وجود شك جوهري حول قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل المنظور كمنشأة مستمرة ، وبناءً عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما يتعلق بمدى ملائمة إستخدام الإدارة لمبدأ الإستمرارية في المحاسبة عند إعداد هذه القوائم المالية ، ومدى تأثير ذلك على الأرصدة والمبالغ المدرجة بالقوائم المالية للسنة الحالية .

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية. كما وفيما أيضاً بمتطلبات سلوك وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد .

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

الأمور الرئيسية للمراجعة

باستثناء الأمور الموضحة في قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي لقد قررنا أنه لا توجد أمور رئيسية للمراجعة ليتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

المعلومات الأخرى:

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى، وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها. ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى. ولا نبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك. وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤولياتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ في عين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري. عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، نكون مطالبين بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عن الأمر.

لفت انتباه:

نود أن نلفت الانتباه للإيضاح رقم (٢٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الذي يشير إلى أن الشركة تكبدت خسارة مقدارها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م بمبلغ ٦٨٣ ٦٧٩ ١١ ريال سعودي وخسائر متراكمة بمبلغ ٣٣٢ ٤٩٥ ٦٦ ريال سعودي في ذات التاريخ بنسبة ٦٦.٥٠٪ من رأس المال (وأيضاً حدث ذلك في نهاية عام ٢٠١٩م وتم الإشارة إليه بلفت انتباه في تقريرنا على القوائم المالية للشركة) مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٥٠) من نظام الشركات أن يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه - وفقاً لأحكام النظام - وذلك إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظامها الأساس، إلا أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام، ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)
(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل طبقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والإصدارات الأخرى التي تعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية ، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية ، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقدير قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال ، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية ، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة ، ما لم تكن هناك نية لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل مسؤوليتنا في القيام بمراجعة القوائم المالية للشركة ، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وإصدار تقرير مراجع ، ومع ذلك بسبب الأمور الموضحة في قسم الإمتناع عن إبداء رأي ، لم نتمكن من الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة ، لتوفير أساس لرأي المراجعة في تلك القوائم المالية.

وتتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريفاً جوهرياً عندما يكون موجوداً . ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ ، وتُعد جوهرياً إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها ، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة):

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة . وعلينا أيضاً:

- تحديد مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية وتقديرها سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا . ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة ، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة ، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها ، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة . وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري ، يكون مطلوباً منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية ، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية ، يتم تعديل رأينا . وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع . ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

لقد زدنا أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقاً، الضمانات ذات العلاقة.

تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

- يتطلب نظام الشركات أن يُضمّن المراجع في تقريره ما يكون قد تبين له من مخالفات لأحكام النظام أو أحكام نظام الشركة الأساسي ، وخلال مسار مراجعتنا الحالية للقوائم المالية ، فقد تبين لنا وقوع الشركة في مخالفة لأحكام نظام الشركات والأنظمة ذات العلاقة ليس لها تأثير جوهري على القوائم المالية حيث تمثلت فيما يلي:
- ١- لم تقم الشركة بالإحتفاظ بالدفاتر والسجلات المحاسبية بالحد الأدنى من المهلة المحددة نظاماً (١٠ سنوات على الأقل) وفقاً لما هو مدرج بالبند رقم (١) من فقرة أساس الإمتناع عن إبداء الرأي في تقريرنا هذا ، مما يعد مخالفة لنظام الدفاتر التجارية المعمول به في المملكة العربية السعودية.
- ٢- لم تقم الشركة بإعداد قوائمها المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وتقديمها لوزارة التجارة والإستثمار خلال المدة المحددة نظامياً مما يعد مخالفة لنظام الشركات المعمول به في المملكة العربية السعودية.
- ٣- لم تقم الشركة بنشر قوائمها المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م على موقع تداول السعودية خلال المدة المحددة نظامياً مما يعد مخالفة لنظام هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.
- ٤- لم تقم الشركة بإعداد إقراراتها الزكوية وتقديمها لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك خلال المدة المحددة نظامياً.
- ٥- بلغت الخسائر المتراكمة للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م نسبة ٦٦.٥٠% من رأس المال مما يتوجب معه تنفيذاً للمادة رقم (١٥٠) من نظام الشركات ان يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علمه بالخسائر، إلا أنه لم يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال المدة المحددة نظاماً (مع الأخذ في الاعتبار ما ورد في الإيضاح رقم (٢٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، حيث أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام).



تقرير المراجع المستقل حول القوائم المالية (تتمة)

إلى السادة المساهمين في

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى:

٦- لم يتم الدعوة لإنعقاد الجمعية العامة للشركة للموافقة على القوائم المالية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراجع الحسابات وتقرير لجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.

- البيانات الخاصة بالدفاتر مدونة على الحاسب الآلي باللغة العربية والقوائم المالية مطابقة لما هو مدون على الحاسب الآلي.

عن شركة
أسامة عبدالله الخريجي وشركاه



التاريخ : ١٤٤٣/١٢/٠١ هـ

الموافق : ٢٠٢٢/٠٦/٣٠ م

أسامة عبدالله الخريجي

ترخيص رقم (١٥٤)

بتاريخ ١٤٠٥/٠٤/٢٣ هـ

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)
(شركة مساهمة سعودية)
قائمة المركز المالي
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
(ريال سعودي)

٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	إيضاح	الموجودات
			<u>الموجودات غير المتداولة</u>
٢٩ ٦٠٠ ٠٩٥	٢٧ ٨٢٠ ٦٨٣		ممتلكات وآلات ومعدات - بالصافي
٣٣ ٩٩٥	٢٥ ٩٧٣	(٥)	أصول غير ملموسة - بالصافي
٢٩ ٦٣٤ ٠٩٠	٢٧ ٨٤٦ ٦٥٦		مجموع الموجودات غير المتداولة
			<u>الموجودات المتداولة</u>
٣ ٧٦٠ ٩٢٥	٢٠ ٦٥٣	(٧)	مخزون - (بالصافي)
٣ ٣٢١ ٥٨٥	٢٦ ٥١٧	(٨)	ذمم مدينة تجارية - (بالصافي)
٦ ٩٤٢ ٩٧٧	٦ ٣٠٥ ٩٥٠	(٩)	مدفوعات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى - (بالصافي)
٨٣ ١٨٥ ٩١٥	٨٢ ٨٣٢ ٤٢٨	(١٠)	مستحق من أطراف ذات علاقة - (بالصافي)
٤٩٩ ٠٩٣	٢ ٤٥٩ ٥٨٣	(١١)	النقد وما في حكمها
٩٧ ٧١٠ ٤٩٥	٩١ ٦٤٥ ١٣١		مجموع الموجودات المتداولة
١٢٧ ٣٤٤ ٥٨٥	١١٩ ٤٩١ ٧٨٧		مجموع الموجودات
			<u>حقوق المساهمين والمطلوبات</u>
			<u>حقوق المساهمين</u>
١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠	(١)	رأس المال
٢ ٨٨٣ ٣٧٦	٢ ٨٨٣ ٣٧٦	(١٢)	احتياطي نظامي
(٥٤ ٨١٥ ٦٤٩)	(٦٦ ٤٩٥ ٣٣٢)		(خسائر) متراكمة
٤٨ ٠٦٧ ٧٢٧	٣٦ ٣٨٨ ٠٤٤		مجموع حقوق المساهمين
			<u>المطلوبات غير المتداولة</u>
٢ ٤٧٨ ٤٥٩	٢ ٧٨٤ ٧٧٢		إلتزامات منافع الموظفين
٢ ٤٧٨ ٤٥٩	٢ ٧٨٤ ٧٧٢		مجموع المطلوبات غير المتداولة
			<u>المطلوبات متداولة:</u>
٣٢ ٦٨٥ ٦٨٦	٣٢ ٦٨٥ ٦٨٦	(١٣)	قروض قصيرة الاجل
٧ ٤٧٨ ٠٥٨	١١ ٨٣٧ ٢٧٥	(١٤)	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
٢٢ ٤٠٧ ٢٩٣	٢١ ٢٧٠ ٠٠٨		ذمم دائنة تجارية
٨٦٨ ٥٢٨	١ ١٦٧ ١٦٨	(١٥)	مستحق لأطراف ذات علاقة
١٢ ٤٣٨ ٥٧٦	١٢ ٤٣٨ ٥٧٦		مخصص الزكاة
٩٢٠ ٢٥٨	٩٢٠ ٢٥٨	(١٦)	مخصص خسائر استثمار في شركات زميلة
٧٦ ٧٩٨ ٣٩٩	٨٠ ٣١٨ ٩٧١		مجموع المطلوبات المتداولة
٧٩ ٢٧٦ ٨٥٨	٨٣ ١٠٣ ٧٤٣		مجموع المطلوبات
١٢٧ ٣٤٤ ٥٨٥	١١٩ ٤٩١ ٧٨٧		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين



* الإيضاحات المرفقة من رقم <١> إلى رقم <٢٣> جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

رئيس مجلس الإدارة

عن الرئيس التنفيذي

عن المدير المالي

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م

(ريال سعودي)

٢٠٢٠ م	٢٠١٩ م	إيضاح
٣ ٦٦٨ ٠٦٢	٤١ ٨٨٧ ٣٣٢	إيرادات النشاط
(٣ ٤٨٤ ٠٤٠)	(٤١ ٤٤٣ ٢٨٦)	تكلفة النشاط
١٨٤ ٠٢٢	٤٤٤ ٠٤٦	إجمالي (الخسارة) / الربح
		<u>مصاريف الأعمال الرئيسية</u>
(٧ ٥٩٦ ٢٢١)	(٨ ٧٤٢ ٧٨٢)	مصروفات بيع وتسويق
(٤ ٩١٣ ٨٠٠)	(٥ ٨٢٤ ٩٧٠)	مصروفات عمومية وإدارية
٠	(٢٣ ٣٥٥ ٠٨٠)	مخصص خسائر أئتمانية متوقعة
٠	(١٥ ١٢٥ ١١٥)	خسائر استبعاد مشاريع تحت التنفيذ
٠	(٢ ٩٧٤ ٥٨٨)	حصة الشركة في خسائر الشركات الزميلة
٦٤٦ ٣١٦	٦٦٥ ٧٧٤	إيرادات أخرى
(١١ ٦٧٩ ٦٨٣)	(٥٤ ٩١٢ ٧١٥)	الدخل من العمليات
٠	(٥٥٧ ٥٥٠)	تكلفة التمويل
(١١ ٦٧٩ ٦٨٣)	(٥٥ ٤٧٠ ٢٦٥)	صافي (الخسارة) قبل الزكاة
٠	(١ ٢٦٤ ٧٤٣)	الزكاة
(١١ ٦٧٩ ٦٨٣)	(٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨)	صافي (خسارة) السنة
		<u>الدخل الشامل الآخر</u>
		بنود لا يعاد تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الربح أو الخسارة
٠	٠	إجمالي الدخل الشامل الآخر
(١١ ٦٧٩ ٦٨٣)	(٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨)	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		(خسارة) السهم للسنة
(١٥)	(١,١٧)	نصيب السهم الأساسي والمخفض في
	(٥,٦٧)	صافي (خسارة) السنة



* الإيضاحات المرفقة من رقم <١> إلى رقم <٢٣> جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

رئيس مجلس الإدارة

عن الرئيس التنفيذي

المدير المالي

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

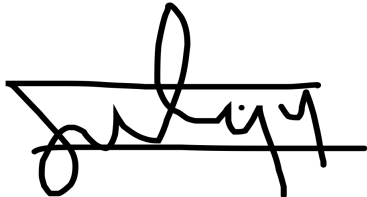
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

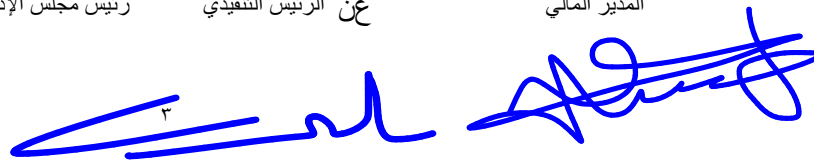
(ريال سعودي)

رأس المال	إحتياطي نظامي	(خسائر) متراكمة / أرباح مبقاة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في ٠١ يناير ٢٠١٩م (قبل التعديل)	٢ ٨٨٣ ٣٧٦	٨ ٠٣٩ ٠٩١	١١٠ ٩٢٢ ٤٦٧
تعديلات	.	(٦ ١١٩ ٧٣٢)	(٦ ١١٩ ٧٣٢)
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٩ (معدل)	٢ ٨٨٣ ٣٧٦	١ ٩١٩ ٣٥٩	١٠٤ ٨٠٢ ٧٣٥
صافي (خسارة) السنة	.	(٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨)	(٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨)
الدخل الشامل الآخر للسنة	.	.	.
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	٢ ٨٨٣ ٣٧٦	(٥٤ ٨١٥ ٦٤٩)	٤٨ ٠٦٧ ٧٢٧
الرصيد في ٠١ يناير ٢٠٢٠م	٢ ٨٨٣ ٣٧٦	(٥٤ ٨١٥ ٦٤٩)	٤٨ ٠٦٧ ٧٢٧
صافي (خسارة) السنة	.	(١١ ٦٧٩ ٦٨٣)	(١١ ٦٧٩ ٦٨٣)
الدخل الشامل الآخر للسنة	.	.	.
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٢ ٨٨٣ ٣٧٦	(٦٦ ٤٩٥ ٣٣٢)	٣٦ ٣٨٨ ٠٤٤

* الإيضاحات المرفقة من رقم <١> إلى رقم <٢٣> جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

المدير المالي عن الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة





شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

(ريال سعودي)

٢٠٢٠م	٢٠١٩م	
(١١ ٦٧٩ ٦٨٣)	(٥٥ ٤٧٠ ٢٦٥)	الأنشطة التشغيلية
		صافي (الخسارة) قبل الزكاة
		تعديلات للبند التالي :
١ ٧٨٤ ١٦٢	٢ ٤٩٨ ١٩١	استهلاكات ممتلكات وآلات ومعدات
٨ ٠٢٢	٦ ٠٠٥	إطفاء أصول غير ملموسة
٠	٢٣ ٣٥٥ ٠٨٠	المكون من مخصص خسائر أئتمانية متوقعة
٠	٢ ٩٧٤ ٥٨٨	حصة الشركة في (خسائر) الشركة الزميلة
٠	١٥ ١٢٥ ١١٥	خسائر استبعاد مشاريع تحت التنفيذ
٣٠٦ ٣١٣	١٦٨ ٩٩٨	المكون من التزامات خطة منافع الموظفين المحددة
(٩ ٥٨١ ١٨٦)	(١١ ٣٤٢ ٢٨٨)	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات :
٣ ٧٤٠ ٢٧٢	٨ ٥٧٥ ١٥٩	مخزون
٣٥٣ ٤٨٧	(٤ ٩٢٠ ٤٣٧)	مستحق من اطراف ذات علاقة
٣ ٢٩٥ ٠٦٨	١١ ٨٩٨ ٧٢٠	ذمم مدينة تجارية
٦٣٧ ٠٢٧	(٤ ٧٩٣ ٦٣٧)	مدفوعات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
(١ ١٣٧ ٢٨٥)	(١ ١٧٣ ٤٧٢)	ذمم دائنة تجارية
٤ ٣٥٩ ٢١٧	٢ ٦٩٢ ٩٥٣	مستحقات وأرصدة دائنة أخرى
٢٩٨ ٦٤٠	٨٦٨ ٥٢٨	مستحق لأطراف ذات علاقة
١ ٩٦٥ ٢٤٠	٢ ٨٠٥ ٥٢٦	النقد المتولد (المستخدم) في الأنشطة التشغيلية
٠	(٢ ٠٠٠ ٠٨٢)	المسدد من مخصص الزكاة
٠	(٢٢٤ ١٨٤)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المدفوعة
١ ٩٦٥ ٢٤٠	٥٨١ ٢٦٠	صافي النقد (المستخدم في) المتوفر من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية:
(٤ ٧٥٠)	(٣٢٥ ٥٥٥)	شراء ممتلكات ومعدات
٠	(٤٠ ٠٠٠)	شراء أصول غير ملموسة
(٤ ٧٥٠)	(٣٦٥ ٥٥٥)	صافي النقد (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية
		النشاط التمويلي:
٠	(٧٥٩ ٧٦٠)	صافي التغير في القروض
٠	(٧٥٩ ٧٦٠)	صافي النقد المتوفر من / (المستخدم في) النشاط التمويلي
١ ٩٦٠ ٤٩٠	(٥٤٤ ٠٥٥)	صافي التدفق النقدي
٤٩٩ ٠٩٣	١٠٤٣ ١٤٨	ارصدة النقد وما في حكمها في بداية السنة
٢ ٤٥٩ ٥٨٣	٤٩٩ ٠٩٣	ارصدة النقد وما في حكمها في نهاية السنة

* الإيضاحات المرفقة من رقم <١> إلى رقم <٢٣> جزء لا يتجزأ من هذه القوائم المالية .

رئيس مجلس الإدارة

عن الرئيس التنفيذي

عن المدير المالي

١- نبذة عن الشركة :

- سجلت شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً) كشركة مساهمة سعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦٨٢٢٢ والصادر من مدينة الرياض بتاريخ ١٧ جمادى الأول ١٤٠٨ هـ (الموافق ٠٧ يناير ١٩٨٨م). يتكون رأس مال الشركة والبالغ ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ريال سعودي من ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم قيمة كل منها ١٠ ريال سعودي.
- بناءً على إجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٢١م فقد تمت الموافقة على تعديل إسم الشركة ليصبح شركة ثمار التنمية القابضة.
- يتمثل نشاط الشركة في تسويق وتجارة الجملة والتجزئة للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية واللحوم بكافة أنواعها البيضاء والحمراء الطازجة والمبردة والمجمدة وتقديم الخدمات في التسويق والصيانة وإدارة المشاريع الزراعية وإدارة وتشغيل أسواق الجملة المركزية
- التصدير للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية والمواشي الحية واللحوم بكافة أنواعها الحمراء والبيضاء المبردة والمجمدة .
- إن عنوان المركز الرئيسي للشركة في الرياض، حي العليا- مبنى رقم ٣٥٤٩ - طريق العروبة الفرعي ، المملكة العربية السعودية.
- إن القوائم المالية المرفقة تشمل حسابات الشركة وفروعها.

٢- أساس إعداد القوائم المالية :

١-٢ المعايير المحاسبية المطبقة

- تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- قررت هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية السماح للشركات المدرجة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم لقياس العقارات والعقارات الاستثمارية ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢٢م واستمرار إلزامها باستخدام خيار نموذج التكلفة لقياس الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة.

٢-٢ العرف المحاسبي / أساس القياس:

تم إعداد هذه القوائم المالية باستخدام مبدأ الإستهقاق المحاسبي ومفهوم الإستمرارية وعلى أساس التكلفة التاريخية ، ويتم استخدام أساس آخر إذا تطلبت المعايير الدولية للتقرير المالي استخدام أساس قياس آخر، كما هو مبين في السياسات المحاسبية المطبقة (إيضاح رقم ٣).

٣-٢ العملة الوظيفية وعملة العرض:

- تم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي الذي يمثل العملة الوظيفية للشركة وكذلك عملة العرض، ما لم يذكر خلاف ذلك. وتم تقريب جميع الأرقام لأقرب ريال إلا إذا أشير إلى خلاف ذلك.

٣- السياسات المحاسبية الهامة

١-٣ المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات غير المطبقة:

- قامت الشركة بتطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي دخلت حيز التنفيذ في ١ يناير ٢٠٢٠م (ما ينطبق على الشركة حيث ان بعضها لا ينطبق على اعمالها). ولن يكون لها تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية. وتتمثل فيما يلي:

- تعريف "ذات أهمية نسبية" - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١ ومعيار المحاسبة الدولي ٨ (سارى من ١ يناير ٢٠٢٠م).

إستخدام تعريف ثابت للجوهري في جميع المعايير الدولية للتقرير المالي والإطار المفاهيمي للتقرير المالي. توضيح شرح تعريف الجوهري.

إدراج بعض الإرشادات في معيار المحاسبة الدولي رقم (١) حول المعلومات الغير جوهري.

- تعريف الأعمال (تعريف النشاط التجاري) - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ٣ . يراجع هذا التعديل تعريف النشاط التجاري . وفقاً للردود التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية ، يعتقد أن تطبيق التوجيه الحالي معقد جداً ، ويؤدي إلى عدد كبير جداً من المعاملات المؤهلة لتكوين دمج الأعمال.

- تعديلات على بعض المراجع ضمن إطار المفاهيم في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

إطار المفاهيم ليس معياراً ولا يوجد أي تأثير مفاهيم لما ورد به من تعديلات على القوائم المالية للشركة.

- إعادة صياغة سعر الفائدة المعياري (الاسترشادي) - تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٧) و رقم (٩).

توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بالإصلاح لسعر الفائدة القياسي. تتعلق الإعفاءات بمحاسبة التحوط ولها تأثير على أن إصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك لا ينبغي عموماً ان يتسبب في انهاء محاسبة التحوط . ومع ذلك ، ينبغي الإستمرار في تسجيل أي تحوط غير فعال في قائمة الربح أو الخسارة.

- فيما يلي المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير المطبقة والتفسيرات التي صدرت وتكون سارية للفترة السنوية بدءاً من أو بعد ١ يناير ٢٠٢١م مع السماح بالتطبيق المبكر ، ولكن لم تقم الشركة بتطبيقها عند إعداد هذه القوائم المالية. ولا تتوقع الشركة وجود تأثيراً جوهرياً على القوائم المالية في حال تطبيق المعايير والتعديلات أدناه:

- المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ " عقود التأمين" (سارى من ١ يناير ٢٠٢١م).

- تصنيف الالتزامات (التعديلات على المعيار الدولي ١ " عرض القوائم المالية") (سارى من ١ يناير

٢٠٢٢م).

- بيع أو مساهمة الموجودات بين المستثمر وشركته الزميلة أو المشروع المشترك (التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي ١٠ ومعيار المحاسبة الدولي ٢). (متاح للتطبيق الاختياري/ تاريخ السريان مؤجل إلى أجل غير مسمى)

٢-٣ السياسات المحاسبية الهامة المطبقة

فيما يلي عرض لأهم السياسات المحاسبية المعتمدة والتي تم تطبيقها بواسطة الشركة على جميع الفترات المحاسبية المعروضة.

أ - تصنيف ما هو متداول مقابل ما هو غير متداول

- الموجودات

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً إلى التصنيف متداول/غير متداول. ويتم تصنيف الأصل ضمن الموجودات المتداولة في حال:

- توقع بيع الأصل أو هناك نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية التشغيلية؛ أو
- الاحتفاظ بالأصل بشكل رئيسي بغرض المتاجرة؛ أو
- توقع بيع الأصل خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير المالي؛ أو
- كون الأصل نقداً أو في حكم النقد إلا إذا كان محظور تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال ١٢ شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تقوم الشركة بتصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

- المطلوبات

يعتبر الالتزام ضمن المطلوبات المتداولة في حال:

- توقع تسوية الالتزام خلال الدورة التشغيلية العادية؛ أو
- الاحتفاظ بالالتزام بشكل رئيسي بغرض المتاجرة؛ أو
- تسوية الالتزام خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير المالي؛ أو
- عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى ١٢ شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تقوم المجموعة بتصنيف جميع الالتزامات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

ب - النقد وما في حكمه

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية ، يتكون النقد وما في حكمه من الأرصدة لدى البنوك والنقد في الصندوق والودائع قصيرة الأجل والتي لها فترة إستحقاق أصلية خلال ثلاثة أشهر أو أقل البنوك وإستثمارات أخرى قصيرة الأجل عالية السيولة، إن وجدت، والتي تكون فترة استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ إنشائها وتتوفر

للشركة بدون أية قيود. كما يتضمن حسابات السحب على المكشوف والتي تمثل جزء لا يتجزأ من إدارة الشركة للنقدية والتي من المتوقع تغييرها من سحب على المكشوف إلى حسابات جارية.

ج - ودائع مرباحة لأجل لدى البنوك

تتضمن ودائع المرباحة لأجل لدى البنوك إيداعات لدى البنوك مدة استحقاقها الأصلية أكثر من ثلاثة أشهر وأقل من سنة واحدة من تاريخ الإيداع.

د - المخزون

- يظهر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل، وتحدد التكلفة كما يلي:
 - المنتجات ومواد التعبئة والتغليف بتكلفة الشراء على أساس المتوسط المرجح وتشمل تكاليف شراء المخزون سعر الشراء، ورسوم الاستيراد والضرائب الأخرى (بخلاف تلك التي يمكن استردادها - لاحقاً - من السلطات الضريبية)، وتكاليف النقل، والمناولة والتكاليف الأخرى التي تعود - بشكل مباشر - إلى الاقتناء وتُطرح الخصومات التجارية، والتخفيضات والبنود المشابهة الأخرى عند تحديد تكاليف الشراء.
- يتكون صافي القيمة القابلة للتحقق من سعر البيع التقديري ناقصاً تكاليف التصنيع الإضافية حتى الاكتمال، وحصة ملائمة من مصاريف البيع والتوزيع. ويجب الاعتراف بأي انخفاض في تكلفة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق كمصروف في الفترة التي تحدث فيها عملية التخفيض. يجب الاعتراف بأي عكس لانخفاض القيمة في قائمة الدخل في الفترة التي يحدث فيها العكس.
- يجنب مخصص، عند الضرورة، مقابل أي مخزون بطيء الحركة أو المعيب ويتم اثبات تكلفة المخزون كمصروف، وتثبت ضمن تكلفة الإيرادات .

هـ - الممتلكات والآلات والمعدات

الاعتراف والقياس

- تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت. وتتضمن تكلفة اقتناء الأصل كافة التكاليف المتعلقة بإقتناء الأصل.
- يتم إلغاء اثبات أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات عند استبعاده أو عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده
- يتم تحديد أرباح وخسائر استبعاد بند من الممتلكات والآلات والمعدات عن طريق مقارنة صافي متحصلات الاستبعاد مع القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات ويتم الاعتراف بها بالصافي ضمن إيرادات (مصاريف) أخرى في الأرباح أو الخسائر.
- يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يترتب عليها زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية للمجموعة، ويمكن قياسها بشكل موثوق.
- يتم رسملة تكاليف التمويل المتعلقة بالقروض لتمويل إنشاء موجودات مؤهلة خلال السنة اللازمة لاستكمال وتجهيز الموجودات للغرض المعدة له.

- في حال ما إذا كان لأجزاء هامة من بند الممتلكات والآلات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة عندئذ يتم احتسابها كبنود منفصلة من الممتلكات والآلات والمعدات.
- يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء هام من بند الممتلكات والآلات والمعدات في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية كامنة إلى المجموعة ويمكن قياس تلك التكاليف بشكل موثوق. يتم استبعاد القيمة الدفترية للبند المستبدل عندما يتطلب الأمر استبدال قطع هامة للممتلكات والآلات والمعدات على فترات زمنية، تقوم الشركة بإدراج مثل هذه القطع كموجودات فردية مع أعمار إنتاجية محددة ويتم استهلاكها وفقاً لذلك. وبالمثل، عند القيام بفحص رئيسي، يتم إدراج تكلفته في القيمة الدفترية للمعدات والممتلكات كاستبدال إذا ما تم استيفاء معايير الإدراج. يتم إدراج تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في الأرباح أو الخسائر حال تكبدها.

قطع الغيار الرأسمالية

- تمثل قطع الغيار الرأسمالية، قطع غيار قابلة للتبديل بالمصانع والمعدات التي تعتبر ضرورية لدعم عمليات الصيانة الروتينية وعمر المصانع والمعدات أو لاستخدامها في حالات الإصلاح الطارئة.
- تتم رسملة قطع الغيار هذه في حالة الوفاء بشروط ومعايير الرسملة، وتستهلك على مدى العمر الإنتاجي المقدر لها.

الاستهلاك

- تستهلك التكلفة ناقصا القيمة المتبقية المقدرة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة باستخدام نسب الاستهلاك السنوية التالية:

النسبة	البيان	النسبة	البيان
٢٥٪ - ٥.٢٪	تجهيزات المعارض والأثاث والمفروشات	٣٪	المباني
٢٠٪ - ١٠٪	الآلات والمعدات	٤٪	الآبار
٢٥٪ - ٧.٥٪	السيارات	٢٠٪ - ٧.٥٪	أجهزة كهربائية وكمبيوتر

- يتم مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات ومؤشرات الإنخفاض في القيمة في نهاية كل سنة مالية وتعديل بأثر مستقبلي، عند الحاجة.

الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ

- تشمل الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ في نهاية السنة بعض الموجودات التي تم إقتنائها ولكنها غير جاهزة للاستخدام المعدة لأجله، ويتم تسجيل الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة ناقص أي انخفاض مسجل في القيمة، ويتم تحويل هذه الموجودات إلى فئات الموجودات ذات الصلة ويتم استهلاكها عندما تصبح جاهزة للاستخدام.

و - الموجودات غير الملموسة

- يتم قياس الموجودات غير الملموسة (ماعداء الشهرة) المقتناة بشكل مستقل بالتكلفة عند الاعتراف الأولي ، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة لانخفاض في القيمة، إن وجدت.
- لا تتم رسملة الموجودات المنتجة داخلياً (باستثناء تكاليف التطوير المرسملة) ويتم إظهار المصروفات ذات الصلة في الأرباح أو الخسائر في الفترة التي يتم تكبدها.
- يتم تقييم الأعمار الإنتاجية الموجودات غير الملموسة لتكون اما محددة أو غير محددة.
- يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على مدى العمر الإنتاجي الاقتصادي كما يلي:

عدد السنوات

٥

البيان

برامج

- يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحد وأعمارها الإنتاجية ومؤشرات الانخفاض في القيمة في نهاية كل سنة مالية حيث يتم تقييمها لتحديد انخفاض القيمة إذا كان هناك مؤشرا على أن الأصل غير الملموس يمكن أن يكون قد تعرض لانخفاض القيمة.
- ويتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تعديل فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما يقتضي الحال، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية وتعديل بأثر مستقبلي، عند الضرورة.
- يتم إدراج مصروف الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة ضمن فئة المصروفات بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.
- يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالنفقات إلى المجموعة، ويمكن قياس النفقات بشكل موثوق.
- بالنسبة للموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد فلا يتم اطفائها بل يتم اختبارها لقياس انخفاض القيمة سنوياً سواء بصورة منفردة أو على مستوى الوحدات المنتجة للنقد. ويتم فحص تقييم العمر غير المحدد سنوياً لتحديد ما إذا كان سيستمر تصنيفه كغير محدد المدة بشكل مدعوم. وإذا لم يكن كذلك، فإن التغيير في تقييم العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد يكون على اساس مستقبلي.
- تقاس الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء إدراج الأصل غير الملموس بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم إدراجها في الربح أو الخسارة عند استبعاد الأصل.

ز - الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع (ان وجد)

- يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة كموجودات محتفظ بها للبيع في حال وجود احتمالية عالية لاستردادها بشكل أساسي من خلال البيع أكثر من الاستخدام المستمر.
- يمكن استيفاء متطلبات التصنيف كمحتفظ بها للبيع فقط عند الاحتمالية العالية للاستبعاد وأن الأصل متاح للبيع الفوري في حالته الزاخرة. إن الإجراءات المطلوبة لإتمام البيع يجب أن توضح أنه لم يكن هناك تغييرات جوهرية أو أنه سيتم اتخاذ قرار بإيقاف البيع.
- يتم قياس مثل هذه الموجودات عادة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصة تكاليف البيع - أيهما أقل. ويتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة على التصنيف الأولي كموجودات محتفظ بها للبيع وإدراج الأرباح والخسائر اللاحقة من إعادة القياس في الربح أو الخسارة.
- وفي حال تصنيف الأصل كأصل محتفظ به للبيع فإنه لا يتم إطفائه أو استهلاكه بعد ذلك ولا يتم احتساب الاستثمار في الشركة المستثمر فيها بعد ذلك بطريقة حقوق الملكية.

ح - تكاليف الاقتراض

- تتكون تكاليف الاقتراض من الفائدة والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال.
- تتم رسملة تكاليف الاقتراض العائدة مباشرة إلى إنشاء أصل باستخدام معدل الرسملة حتى تلك المرحلة التي يتم فيها فعلياً إتمام تنفيذ الأعمال الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للغرض المحدد له وبعد ذلك تحمل هذه التكاليف على قائمة الربح أو الخسارة. وفي حال القروض المحددة، فإن جميع هذه التكاليف العائدة مباشرة إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل تتطلب فترة زمنية جوهرية لتجهيزه للغرض المحدد له أو للبيع فإن مثل هذه التكاليف يتم رسملتها كجزء من تكلفة الأصل ذي الصلة. ويتم إدراج جميع تكاليف الاقتراض الأخرى كمصاريف في الفترة التي تحدث فيها.
- يتم خصم إيرادات الاستثمار المكتسبة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة حتى يتم إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

ط - الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشروعات المشتركة.

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي تمارس عليها الشركة تأثيراً هاماً وكبيراً. التأثير الكبير هو قدرة الشركة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكنها لا تُعد سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.
- المشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للشركة سيطرة مشتركة على ذلك الترتيب كما أن لديها الحق في صافي أصول الترتيب المشترك.

- السيطرة المشتركة هي ترتيب تعاقدى مسيطر عليه بشكل مشترك وتكون قائمة عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة موافقة بالإجماع من الأطراف المشاركين فى السيطرة. إن الاعتبارات فى تحديد التأثير الهام والسيطرة المشتركة هي الاحتفاظ - بشكل مباشر أو غير مباشر - بنسبة من حق التصويت للمنشأة المستثمر فيها ، التمثيل فى مجلس الادارة أو جهات حوكمة مماثلة فى المنشأة المستثمر فيها ، المشاركة فى صنع السياسات ، بما فى ذلك المشاركة فى القرارات المتعلقة بتوزيعات الأرباح أو التوزيعات الأخرى ، المعاملات الجوهرية بين الشركة والمنشأة المستثمر فيها ، تبادل الموظفين الاداريين أو توفير المعلومات التقنية الاساسية.
- تتم المحاسبة عن استثمار الشركة فى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- ووفقاً لطريقة حقوق الملكية يسجل الإستثمار فى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة فى قائمة المركز المالي وتعديل هذه التكلفة لاحقاً للاعتراف بحصة الشركة فى الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة أو المشروع المشترك مطروحاً منها أى انخفاض فى قيمة صافى الإستثمار .
- عندما تتجاوز حصة الشركة فى خسائر المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك ملكيتها فى المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك (التي تشمل أى حصص ملكية طويلة الأجل تشكل فى جوهرها جزءاً من صافى استثمار الشركة فى المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك) تتوقف الشركة عن الاعتراف بحصتها من الخسائر الإضافية. ويتم الاعتراف بالخسائر الإضافية فقط وتدرج كالتزامات بالقدر الذى يكون فيه لدى الشركة التزامات قانونية أو تعاقدية أو قامت بمدفوعات نيابة عن المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك .
- وإذا قامت الشركة الزميلة أو المشروع المشترك فى فترة لاحقة بتسجيل أرباح، تستأنف المجموعة تسجيل حصتها من هذه الأرباح فقط عندما تتعادل حصتها من الأرباح مع حصتها من الخسائر غير المسجلة.
- تتم المحاسبة عن استثمار الشركة فى المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية اعتباراً من التاريخ الذى تصبح فيه المنشأة المستثمر فيها منشأة زميلة أو مشروعاً مشتركاً.
- وعند الاستحواذ على الإستثمار فى المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك، تسجل أى زيادة فى تكلفة الإستثمار عن حصة الشركة فى صافى القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة للمنشأة المستثمر فيها كشهرة وتدرج ضمن القيمة الدفترية للاستثمار ، ولا يتم استهلاكها أو إجراء اختبار فى قيمتها بصورة مستقلة.
- تسجل أى زيادة فى حصة الشركة من صافى القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة للمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك عن تكلفة الإستثمار بعد إعادة التقييم مباشرة فى قائمة الأرباح أو الخسائر فى السنة التى يتم فيها الاستحواذ على الإستثمار .
- تتوقف الشركة عن استخدام طريقة حقوق الملكية من التاريخ الذى يتوقف فيه الإستثمار عن كونه منشأة زميلة أو مشروع مشترك ، أو عندما يتم توصيف الإستثمار كمحتفظ به للبيع. ويتم فى هذه الحالة اثبات الإستثمار بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأى اختلاف بين القيمة الدفترية للمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك والقيمة العادلة بعد تحويله الى استثمار ومتحصلات الاستبعاد فى قائمة الدخل.

- عندما تقوم الشركة بتخفيض حصتها في منشأة زميلة أو مشروع مشترك ولا زالت الشركة مستمرة بتطبيق طريقة حقوق الملكية ، فإنه يجب على الشركة أن تعيد تصنيف المكسب والخسارة المثبتة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر ، والمتعلقة بذلك الانخفاض في قائمة الربح والخسارة ، اذا كان هذا التصنيف للمكسب والخسارة يتضمن استبعاد الصول أو الالتزامات ذات العلاقة.
- بعد التطبيق لطريقة حقوق الملكية ، تحدد الشركة في تاريخ اعداد القوائم المالية ، مدى وجود دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الإستثمار في المنشأة زميلة أو المشروع المشترك وفي حالة وجود مثل هذا الدليل تقوم الشركة بتقدير المبلغ الممكن استرداده من قيمة الإستثمار. ان المبلغ الممكن استرداده من قيمة الإستثمار هو القيمة العادلة للاستثمار أو الوحدة المنتجة للنقد مخصوماً منها تكاليف بيع الإستثمار أو قيمته قيد الاستعمال - أيهما أعلى.
- يتم استبعاد المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات بين الشركة و المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك بقدر حصة الشركة في المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك. ويتم عرض حصة الشركة في نتائج المنشأة الزميلة أو المشروع المشترك في قائمة الدخل بعد أرباح أو خسائر التشغيل
- يتم اعداد القوائم المالية للمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك عن نفس الفترة المالية للشركة. ويتم اجراء التعديلات في حالة الضرورة لتتفق السياسات المحاسبية للمنشأة الزميلة أو المشروع المشترك مع السياسات المحاسبية للشركة.

ي - عقود الإيجار

- إن تحديد ما إذا كانت الاتفاقية هي (أو فحواها) عقد إيجار يستند إلى جوهر الاتفاقية في تاريخ بداية العقد. يتم تقييم الاتفاقية لتحديد ما إذا كان الوفاء بالاتفاقية يعتمد على استخدام اصل ما (أو موجودات) أو أن الاتفاقية تنقل الحق في استخدام الأصل (أو موجودات) حتى لو لم يتم تحديد الأصل (أو تلك الموجودات) بشكل صريح في الاتفاقية.

▪ الشركة كمستأجر

- يتم الاعتراف (ان وجد) بموجودات ومطلوبات متعلقة بعقود الإيجار التي تنطبق عليها متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٦) حيث :
- يتم توزيع كل دفعة ايجار بين المطلوبات وتكلفة التمويل .
- يتم تحميل تكلفة التمويل على الربح والخسارة على مدى فترة الايجار بحيث يتم تحقيق معدل عمولة دوري ثابت على الرصيد المتبقي من الالتزام لكل فترة .
- تم استهلاك حق استخدام الأصل بالتكلفة التي تتضمن الآتي:
- مبلغ القياس المبدئي لمطلوبات الإيجار .

- اي دفعات إيجارية تم سدادها في أو قبل تاريخ بدء العقد ناقص أي حوافز إيجارية مستلمة .
- تكاليف التجديد. (ان وجد)
- ويبلغ العمر الإنتاجي لحق الإستخدام الأراضي مدة تسعة سنين .
- تتضمن مطلوبات الإيجار صافي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التالية :
 - الدفعات الثابتة (بما في ذلك الدفعات الثابتة في جوهرها) ناقصا اي حوافز ايجار مدينة .
 - دفعات الإيجار المتغيرة التي تستند الى مؤشر او معدل .(ان وجد)
 - المبالغ المتوقع دفعها من قبل المستاجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية .
 - سعر ممارسة خيار الشراء اذا كان المستاجر متأكد بشكل معقول من ممارسة هذا الخيار ان وجد.
 - دفعات الغرامات الخاصة بإنهاء عقد الإيجار ، اذا كانت مدة الإيجار تعكس بشكل معقول من ممارسة المستاجر لذلك الخيار (ان وجد).
- يتم خصم مدفوعات عقد الإيجار باستخدام معدل الاقتراض التدريجي والذي يمثل السعر الذي سيدفعه المستاجر ليقترض الأموال اللازمة للحصول على اصل ما بقيمة مماثلة في بيئة اقتصادية مماثلة بشروط واحكام مماثلة
- يتم اثبات المدفوعات المرتبطة بعقود الإيجار قصيرة الاجل وايجارات الموجودات منخفضة القيمة على اساس القسط الثابت كمصروف في الربح والخسارة . عقود الإيجار قصيرة الأجل هي عقود ايجار ذات فترة ايجار مدتها ١٢ شهرا او اقل .
- يتم اعادة التفاوض على شروط عقود الإيجار على اساس فردي وتحتوي على نطاق واسع من الشروط والأحكام المختلفة . لاتفرض اتفاقيات عقود الإيجار اي تعهدات ولكن الموجودات المؤجرة قد لا يتم استخدامها كضمان لاغراض الإقتراض .

■ الشركة كمؤجر

- إن تحديد ما اذا كانت الإتفاقية هي (او فحواها) عقد ايجار يستند الى جوهر الإتفاقية في تاريخ بداية العقد .
- ويتم تصنيف كل عقد من عقود الايجارات (ان وجدت) إما على على انه عقد ايجار تشغيلي او انه عقد ايجار تمويلي ، حيث يعتمد اعتبار عقد الايجار عقد تمويلي او عقد تشغيلي على جوهر المعاملة وليس على شكل العقد
- يصنف عقد الايجار على انه عقد ايجار تمويلي اذا كان يحول بصورة جوهرية مايقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الاصل محل العقد
- ويتم تصنيف عقد الايجار على انه عقد ايجار تشغيلي اذا كان لا يحول بصورة جوهرية مايقارب كافة المخاطر والمنافع العائد لملكية الاصل محل العقد

- تدرج جوافز عقود الإيجار أو أي رفع في عقود الإيجار كجزء لا يتجزأ من مجموع التزام الذمم المدينة من عقد الإيجار ويتم احتسابها على أساس القطر الثابت على مدى فترة العقد . تدرج الإيجارات الطارئة كإيرادات في الفترة التي يتم احتسابها .

ك - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

- تقوم الشركة في تاريخ كل قائمة مركز مالي بمراجعة الموجودات غير المالية (ما عدا المخزون والموجودات الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر أو ظروف تشير إلى حدوث خسارة الانخفاض في القيمة أو عكس خسارة الانخفاض في القيمة. وفي حالة وجود هذا المؤشر، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لهذه الموجودات لتحديد مقدار خسارة الانخفاض في القيمة أو عكس خسارة الانخفاض في القيمة، إن وجدت.
- وعند تعذر تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات الفردية، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي تنتمي إليها الموجودات. وعند إمكانية تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع، يتم توزيع الموجودات المشتركة على الوحدات الفردية المنتجة للنقد، أو بخلاف ذلك يتم توزيعها على المجموعة الأصغر من الوحدات المنتجة للنقد والتي يمكن تحديد أساس توزيع معقول وثابت لها.
- وتتمثل قيمة الأصل القابلة للاسترداد في القيمة العادلة للأصل أو الوحدة المحققة للنقد ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة قيد الاستعمال - أيهما أعلى،
- وتحدد القيمة القابلة للاسترداد للأصل المنفرد ما لم يكن الأصل يحقق تدفقات نقدية مستقلة بشكل كبير عن النفقات المتولدة من موجودات أو مجموعات أخرى من الموجودات.
- وعندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المحققة للنقد القيمة القابلة للاسترداد يعتبر الأصل منخفض القيمة وتخفيض قيمته إلى القيمة القابلة للاسترداد.
- عند تقييم القيمة قيد الاستعمال، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة بما يعكس التقديرات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للموجودات التي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية لها.
- وعند تحديد القيمة العادلة ناقص تكاليف إتمام البيع، يتم مراعاة المعاملات السوقية الحديثة وفي حال عدم القدرة على تحديد مثل هذه المعاملات يتم استخدام نموذج تقييم مناسب.
- يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في الأرباح أو الخسائر إلا إذا تم قيد الموجودات ذات الصلة بالقيمة المعاد تقييمها، وتعامل خسارة الانخفاض في القيمة في هذه الحالة كتخفيض ناتج عن إعادة التقييم.
- وعندما يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة في وقت لاحق، يتم زيادة القيمة الدفترية للموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) إلى التقدير المعدل لقيمتها القابلة للاسترداد بحيث لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تمت

زيادتها، القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها فيما لو تم الاعتراف بخسارة الانخفاض في قيمة الموجودات (أو الوحدة المنتجة للنقد) في سنوات سابقة. يتم الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في الأرباح أو الخسائر إلا إذا تم قيد الموجودات ذات الصلة بالقيمة المعاد تقييمها، وتعامل خسارة الانخفاض في القيمة في هذه الحالة كزيادة ناتجة عن إعادة التقييم.

- الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير محددة المدة وكذلك الموجودات غير الملموسة غير المتاحة للاستخدام بعد يتم فحصها للانخفاض في قيمتها سنوياً على الأقل وكلما كان هناك مؤشر على الانخفاض في قيمة الموجودات.

ل - قياس القيمة العادلة

- تقوم الشركة بالإفصاح عن القيمة العادلة للموجودات غير المالية كجزء من قوائمها المالية السنوية. القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن الحصول عليه مقابل بيع أصل أو سداد التزام في معاملة تتم بين أطراف السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة إلى الافتراض بأن معاملة بيع الأصل أو تحويل الالتزام تتم إما:

- من خلال السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام، أو
- من خلال السوق الأكثر منفعة للأصل أو الالتزام في ظل غياب سوق رئيسية.
- يجب ان تكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر منفعة قابلاً للوصول اليه من قبل الشركة.
- يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام ما باستعمال الافتراضات التي يستخدمها أطراف السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام على افتراض أن الأطراف في السوق يتصرفون وفق ما يحقق أفضل مصالح اقتصادية لهم.
- يأخذ قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي في الحسبان قدرة الأطراف في السوق على توفير منافع اقتصادية باستخدام الأصل فيما يحقق أفضل منفعة منه أو بيعه إلى طرف آخر من أطراف السوق لتحقيق أفضل منفعة منه.
- تستخدم الشركة أساليب تقييم تتلاءم مع الظروف وتتوافر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وتعظيم استخدام المعطيات القابلة للملاحظة ذات العلاقة وتقليل استخدام المعطيات غير القابلة للملاحظة، حيث:
- تقع مسؤولية الإشراف على جميع قياسات القيمة العادلة الهامة على الإدارة، بما في ذلك المستوى الثالث للقيم العادلة.
- وتقوم الإدارة بمراجعة المدخلات الهامة غير القابلة للملاحظة وتعديلات التقييم بشكل دوري.
- وتقوم الإدارة بتقييم الأدلة التي تم الحصول عليها من طرف ثالث لدعم الاستنتاج بأن هذه التقييمات تلي متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك

المستوى في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الذي ينبغي أن تصنف فيه هذه التقييمات في حالة استخدام

معلومات من طرف ثالث، مثل أسعار السماسرة أو خدمات التسعير، تستخدم لقياس القيم العادلة.

- تستخدم الشركة بيانات السوق الملحوظة قدر المستطاع عند قياس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات و يتم تصنيف القيم العادلة إلى مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم كما يلي:

- المستوى ١: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة .
- المستوى ٢: مدخلات بخلاف الأسعار المدرجة في المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام إما مباشرة (مثل الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي مشتقة من الأسعار).
- المستوى ٣: مدخلات للموجودات والمطلوبات التي لا تستند إلى بيانات سوق يمكن ملاحظتها (مدخلات غير ملحوظة).

- إذا كانت المدخلات المستخدمة لقياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام تقع في مستويات مختلفة من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، فإن قياس القيمة العادلة يتم تصنيفه بالكامل في نفس المستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة حيث أن أدنى مستوى للدخل هو هام لقياس كامل.
- تثبت الشركة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة في نهاية فترة التقرير التي حدث فيها التغيير.

م - الاحتياطي القانوني

- وفقاً للنظام الأساسي للشركة ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية، يتعين على الشركة تحويل ١٠ ٪ من صافي دخلها إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي ٣٠ ٪ من رأس مالها
- إن هذا الإحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين .ومع ذلك، يمكن استخدامه لتغطية خسائر الشركة أو زيادة رأس مالها.

ن - الأدوات المالية

يتم إثبات وقياس الأدوات المالية وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) "الأدوات المالية" الذي يحدد ويعالج تصنيف وقياس واستبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية وبعض عقود شراء أو بيع البنود غير المالية. وفيما يلي تفاصيل السياسات المحاسبية المتعلقة بذلك..

■ الاعتراف الأولي - الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يجب على المنشأة إدراج أي أصل مالي أو التزام مالي في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً من أحكام تعاقدية للأداة.

■ الموجودات المالية

إن الموجودات المالية للشركة التي تقاس بالتكلفة المطفأة هي الفئة الأنسب إلى الشركة.

■ القياس الأولي

عند القياس الأولي، باستثناء الذمم المدينة التجارية التي لا تتضمن عنصراً تمويلياً جوهرياً، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. ويتم اثبات تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي في قائمة الربح أو الخسارة.

وإذا كان الأصل المالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة يتم قياس الأصل المالي بقيمته العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء الأصل المالي. يتم قياس الذمم المدينة التجارية التي لا تحوي عنصراً تمويلياً جوهرياً أو التي تستحق في أقل من ١٢ شهراً بسعر المعاملة وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥).

■ التصنيف والقياس اللاحق

يعتمد القياس اللاحق للموجودات المالية غير المشتقة على تصنيفها ضمن فئات القياس التالية بناء على نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات المالية وكذلك والشروط التعاقدية للتدفقات النقدية:

أ - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في نهاية كل فترة تقرير دون خصم تكاليف المعاملة التي قد تتكبدها المجموعة عند البيع أو التخلص من أي من الموجودات المالية في المستقبل.

إن جميع الأصول المالية الغير مصنفة كمقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ووفقاً لما سيتم بيانه أدناه يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وهذا يتضمن جميع الأصول المالية المشتقة الأخرى وعند الاثبات الأولي يحق للشركة أن تخصص بشكل نهائي الأصول المالية والتي بطريقة أخرى تستوفي شروط ومتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وإذا قامت الشركة بذلك فإنها تقوم بحذف عدم التطابق المحاسبي الذي قد ينشأ بطريقة أو بأخرى أو تخفيض عدم التطابق بشكل كبير.

ب - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

وهي تكون اما (أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) أو (أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في نهاية كل فترة تقرير ولا يتم خصم تكاليف المعاملات التي تتكبدها المجموعة عندما يتم التخلص من الأصل في المستقبل.

- مع العلم انه يتم قياس الاستثمارات في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفت الشرطين التاليين ولا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:
- ✓ يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يتحقق الهدف منه عن طريق تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع موجودات مالية. و
- ✓ تنشأ فتراتها التعاقدية في تواريخ محددة للتدفقات النقدية التي تمثل فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة على أصل المبلغ القائم.

عند الغاء الاعتراف بالموجودات المالية، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الربح أو الخسارة ومع ذلك، لا يتم لاحقا إعادة تصنيف أرباح أو خسائر القيمة العادلة إلى الربح والخسارة في حالة أدوات حقوق الملكية.

ج - موجودات مالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة:

- يجب قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي في حال استيفاء الشرطين التاليين:
١. الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات المالية من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
 ٢. أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية التي هي دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

تتضمن الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة الذمم المدينة التجارية و الذمم المدينة الأخرى و ودائع مرابحة لأجل. تتضمن ودائع المرابحة لأجل لدى البنوك إيداعات لدى البنوك بتاريخ استحقاق أصلي أكثر من ثلاثة أشهر وأقل من سنة واحدة من تاريخ الإيداع وأيضاً تتضمن القروض المدرجة ضمن موجودات مالية غير متداولة أخرى.

بعد القياس الأولي، يتم قياس هذه الموجودات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ناقصاً الانخفاض في القيمة (إن وجدت). يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ بالاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الفائدة الفعال. يتم إدراج إطفاء معدل الفائدة الفعال ضمن إيرادات التمويل في الربح أو الخسارة. تدرج الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة.

وفيما يلي طريقة الاثبات والعرض للارباح أو الخسائر الناتجة عن تصنيف الفئات أعلاه

صنف القياس	الاثبات والعرض للارباح و الخسائر
الأصول المالية بالتكلفة المطفأه	■ يتم ادراج البنود التالية في قائمة الربح أو الخسارة: ✓ ايراد الفائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ✓ الخسائر الائتمانية المتوقعة (أو عكس الخسائر) (انخفاض القيمة وعكسها) ✓ مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية ■ عندما يتم الغاء الاعتراف بالاصل المالي (الاستبعاد) ، فإن المكاسب أو الخسائر الناتجة يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة
أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	■ المكاسب والخسائر يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الاخر باستثناء البنود التالية والتي يتم الاعتراف بها في الربح او الخسارة بالطريقة نفسها المطبقة على الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: ✓ إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية . ✓ الخسائر الائتمانية المتوقعة (أو عكس الخسائر) . (انخفاض القيمة وعكسها) ✓ مكاسب أو خسائر صرف العملات الأجنبية ■ عندما يتم الغاء الاعتراف بالاصل المالي (الاستبعاد)، فإنه يتم اعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة في الدخل الشامل الاخر الى الربح أو الخسارة
الاستثمار في ادوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	■ يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر في الدخل الشامل الاخر ■ توزيعات الأرباح من هذه الاستثمارات يجب ان تثبت كدخل في الربح أوالخسارة ما لم تمثل بوضوح سداد جزء من تكلفة الاستثمار . ■ لا يتم إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل الاخر إلى قائمة الربح أوالخسارة تحت أي ظرف من الظروف.
بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة ;	■ المكاسب أو الخسائر الناتجة سواء من القياس اللاحق أو من الغاء الاعتراف، يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة.

■ إعادة التصنيف

عندما -و فقط عندما- تقوم المنشأة بتغيير نموذج اعمالها في إدارة الموجودات المالية، فإنه يجب عليها إعادة تصنيف جميع موجوداتها المالية المتأثرة بذلك وفقاً لمتطلبات التصنيف المذكورة أعلاه.

■ الغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم بشكل رئيسي إلغاء الاعتراف بأصل مالي (أو حسب مقتضى الحال جزء من أصل مالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية متماثلة) (أي استبعادها من قائمة المركز المالي) عندما تنقضى الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو عند تحويل الأصل المالي أو جميع مخاطره ومنافع الملكية إلى طرف آخر. ويتم إثبات الفرق في القيمة الدفترية في قائمة الربح أو الخسارة.

■ انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الشركة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم احتمالية وجود دليل موضوعي على أن أصل مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت للانخفاض. يظهر انخفاض القيمة عند وقوع حدث أو أكثر إذا كان للإدراج الأولي للأصل تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية من الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن قياسها بصورة يعتد بها.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) من المنشأة تطبيق نموذج لقياس خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية. ليس بالضرورة حصول حدث ائتماني من أجل إدراج الخسائر الائتمانية. تقوم المنشأة بدلا من ذلك، مستخدمة نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والتغيرات كما في تاريخ كل تقرير مالي.

يجب قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة وعمل مخصص لها إما بمبلغ يعادل (أ) ١٢ شهرا من الخسائر المتوقعة أو (ب) الخسائر المتوقعة طويلة الأجل.

■ في حال عدم زيادة المخاطر الائتمانية للأداة المالية بشكل جوهري منذ البداية، عندئذ يتم تكوين مخصص يعادل الخسارة المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

■ وفي حالات أخرى، يجب عمل مخصص للخسائر الائتمانية طويلة الأجل.

❖ بالنسبة للذمم المدينة التجارية والأرصدة المدينة الأخرى، قامت الشركة بتطبيق الطريقة المبسطة وفقاً للمعيار

واحتساب خسائر الائتمان طبقاً لتوقعات الخسائر الائتمانية على مدى عمر الموجودات المالية حيث :

- قامت الشركة بإنشاء مصفوفة مخصصات تقوم على خبرة الشركة السابقة فيما يتعلق بخسائر الائتمان، وتعديلها بالنسبة للعوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.
- تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثراً عندما تكون الدفعات التعاقدية متعثرة وتجاوز موعد استحقاقها مدة ٩٠ يوماً. إلا أنه في بعض الحالات، قد تعتبر الشركة أن أصلاً مالياً متعثراً عندما تبين المعلومات الداخلية أو الخارجية عدم احتمالية استلام الشركة المبالغ التعاقدية القائمة كاملة قبل أخذها بالحسبان تعزيزات ائتمانية محتفظ بها بواسطة الشركة.

فيما عدا الاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها من خلال الدخل الشامل الآخر ، فإنه يتم خفض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب المخصص ويتم إدراج مبلغ الخسارة في الربح أو الخسارة. وتستمر إيرادات الفائدة على القيمة الدفترية المخفضة باستخدام معدل الفائدة المستعمل في خصم التدفقات النقدية المستقبلية بغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة. ويتم شطب القروض مع المخصص المرتبط بالقروض عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد المستقبلي وتحقق جميع الضمانات أو تحويلها إلى الشركة.

- أما فيما يتعلق بالاستثمارات في أدوات الدين التي يتم قياسها من خلال الدخل الشامل الآخر فإنه يتم إثبات مخصص الخسارة في الدخل الشامل الآخر والمتركم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمار ، ولا يقلل من القيمة الدفترية للأصل المالي في قائمة المركز المالي.
- و في كل الأحوال فيما إذا في سنة لاحقة- زاد أو نقص مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة التقديرية بسبب حدث وقع بعد تسجيل الانخفاض في القيمة فيتم زيادة أو تقليص خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة سابقاً من خلال تعديل حساب المخصص. إذا ما تم عكس قيد شطب ما في وقت لاحق، فيتم قيد الاسترداد إلى تكاليف التمويل في الربح أو الخسارة.

■ المطلوبات المالية

تتضمن المطلوبات المالية للمجموعة ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع وقروض وسلف.

■ القياس الأولي

يتم تصنيف المطلوبات المالية عند الاعتراف الأولي كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وكقروض وسلف وذمم دائنة. حسب مقتضى الحال. يتم قياس وتسجيل جميع المطلوبات المالية بداية بالقيمة العادلة، وفي حال القروض طويلة الأجل والسلف والذمم الدائنة بعد خصم التكاليف المباشرة العائدة على المعاملة. (أي أنه باستثناء المطلوبات المالية بالقيمة العادلة حيث يتم إثبات تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء مطلوبات مالية مباشرة في الربح أو الخسارة).

■ التصنيف والقياس اللاحق

أ - بالتكلفة المطفأه

يجب على المنشأة تصنيف جميع المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأه ويتم قياسها لاحقاً بذلك ، فيما عدا:

١. المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٢. المطلوبات المالية التي تنشأ عند تحويل أصل مالي غير مؤهل لإلغاء اثباته أو عند تطبيق طريقة المشاركة المستمرة (منهج الارتباط المستمر).
٣. عقود ضمان مالي.
٤. التزامات أو الارتباطات بتقديم قرض بمعدل فائدة أقل من سعر السوق، ولم يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
٥. الثمن (العوض) المحتمل المدرج من قبل الجهة المقتنية في عملية تجميع أعمال والتي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٣). يتم قياس هذا الثمن المحتمل لاحقاً بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات ضمن الربح أو الخسارة.

يتم قياس جميع المطلوبات المالية للشركة لاحقاً بالقيمة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. تدرج الأرباح والخسائر في الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بالمطلوبات من خلال عملية إطفاء معدل الفائدة الفعال.

يتم احتساب التكلفة المطفأة من خلال الأخذ في الاعتبار أي خصم أو علاوة على الاقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً أساسياً من طريقة معدل الفائدة الفعال. يدرج إطفاء معدل الفائدة الفعال كتكاليف تمويل في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات المكاسب أو الخسائر للمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة (والتي لا تشكل جزءاً من علاقة التحوط بشكل عام) في الربح أو الخسارة. ويستثنى من ذلك المكاسب أو الخسائر لبعض المطلوبات المالية التي تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة عندما تكون الشركة مطالبة بتقييم آثار التغيرات في مخاطر الائتمان المرتبطة بالالتزامات في الدخل الشامل الآخر.

ب - المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تشمل المطلوبات المالية التي تقع ضمن هذه الفئة:

١. المطلوبات المحتفظ بها للمتاجرة.
 ٢. مطلوبات المشتقات غير المخصصة كأدوات تحوط.
 ٣. المطلوبات المخصصة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الربح أو الخسارة.
- بعد التسجيل الأولي، تقوم الشركة بقياس المطلوبات المالية بالقيمة العادلة وتسجيل التغيرات في الربح أو الخسارة.
- عادة يتم تقسيم الأرباح والخسائر من المطلوبات المالية المخصصة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة على النحو التالي:

- ١- يتم إثبات مبلغ التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي الذي يعود إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لتلك الالتزامات المالية في الدخل الشامل الآخر.

٢- يتم اثبات القيمة المتبقية من التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي في الربح أو الخسارة.

ج - المطلوبات المالية بخلاف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

يتم قياس المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم تعديل المتحصلات من الديون المصدرة على مدى عمر الدين بحيث تكون القيمة الدفترية عند الاستحقاق هي القيمة التي سيتم سدادها عند الاستحقاق. تخضع المطلوبات المالية المخصصة كأدوات تحوط لمتطلبات محاسبة التحوط.

■ إعادة التصنيف

لا يمكن للمجموعة إعادة تصنيف أي التزام مالي.

■ إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي عند الوفاء به أو إلغاؤه أو انتهاءه. وعند استبدال التزام مالي موجود بأخر من نفس المقرض حسب شروط مختلفة تماماً أو عند تعديل شروط التزام حالي بشكل جوهري، فإن مثل هذا الاستبدال أو التعديل يتم التعامل معه كإلغاء قيد للالتزام المالي الأصلي مع الاعتراف بالالتزام الجديد. يتم تسجيل الفرق ما بين القيم الدفترية ذات الصلة في الربح أو الخسارة.

■ مقاصة الأدوات المالية (المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية)

يتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وتسجل بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما يتم استيفاء الشرطين التاليين:

١. تمتلك الشركة حالياً حقاً قانونياً نظامياً لعمل المقاصة بين المبالغ المعترف بها في الموجودات والمطلوبات.

٢. وجود نية لدى الشركة بالتسوية على أساس الصافي، أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في آنٍ واحد.

س - تحقق الإيرادات

- يتم إثبات وقياس الإيرادات الناشئة عن العقود وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٥) ما لم تكن هذه العقود ضمن نطاق معايير أخرى. حيث يتم الاعتراف بالإيرادات الناشئة عن العقود مع العملاء بناءً على نموذجاً شاملاً واحداً من خمس خطوات، حيث يتم إدراج الإيرادات بالمبلغ الذي يعكس الثمن الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تحويل البضائع أو الخدمات إلى العميل. حيث تُقاس الإيرادات بناءً على المبلغ المحدد في العقد المبرم مع العميل.

- وتعترف الشركة بالإيرادات عندما تُحوّل السيطرة على منتج أو خدمات إلى العميل وعند استيفاء المعايير المحددة لكل نشاط من أنشطة الشركة، كما موضح أدناه، ويكون إما عند نقطة زمنية أو على مدى زمني يعتمد على الوفاء باداء الالتزام عن طريق تحويل السيطرة على السلع أو خدمات إلى العميل.

- حيث تقوم الشركة بإدراج الإيرادات من العقود مع العملاء استناداً إلى الخمس خطوات التالية:
- الخطوة (١): تحديد العقد مع العميل: العقد هو اتفاق بين طرفين أو أكثر ينتج عنه حقوق والتزامات الزامية ويوضح المعايير التي يجب استيفاؤها لكل عقد
- الخطوة (٢): تحديد التزامات الأداء في العقد: التزام الأداء هو وعد للعميل حسب العقد من اجل نقل بضائع او تقديم خدمات للعميل.
- الخطوة (٣): تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو الثمن المتوقع من الشركة مقابل تناقل البضائع أو الخدمات المتفق عليها مع العميل، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف ثالثة.
- الخطوة (٤): توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد: بالنسبة للعقد الذي يحتوي على اكثر من التزام أداء، تقوم الشركة بتوزيع سعر المعاملة على كل التزام أداء بمقدار مبلغ مقدار الثمن المتوقع تحصيله من البضائع أو الخدمات لقاء تأدية التزام الأداء
- الخطوة (٥): إدراج الإيرادات عند (أو حينما) تستوفي المنشأة التزام الأداء.
- تستوفي الشركة التزام الأداء وتقوم بإدراج الإيرادات على مدى مدة العقد إذا ما حققت أي من المتطلبات التالية:
- ١- حصول العميل على المنافع الناتجة عن أداء الشركة واستهلاك تلك المنافع في ذات الوقت، أو
- ٢- أداء الشركة يؤدي إلى إنشاء أو تحسين اصل واقع تحت سيطرة العميل وقت التحسين أو الإنشاء، أو
- ٣- أداء الشركة للالتزام لا يكون اصلا لاستخدامات أخرى للشركة، كما يكون للشركة الحق في تحصيل المبلغ للأداء المكتمل حتى تاريخه واجب النفاذ.
- بالنسبة لالتزامات الأداء التي لا يتحقق فيها أحد الشروط أعلاه، فإنه فيتم إدراج الإيرادات في الوقت الذي يتم فيه استيفاء التزام الأداء.
- عندما تقوم الشركة باستيفاء التزام أداء من خلال تقديم البضائع أو الخدمات الموعودة، فإن الشركة بذلك تقوم بإيجاد أصل بناء على العقد مقابل الثمن الذي حصلت عليه جراء الأداء. وإذا ما تجاوز مبلغ الثمن المفوتر للعميل مبلغ الإيرادات المدرجة فهذا يزيد من التزام العقد.
- تقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للثمن المستلم أو المستحق القبض مع الأخذ بالحسبان شروط الدفع التعاقدية المحددة.
- يتم إدراج الإيرادات في الربح أو الخسارة بمقدار الحد المتوقع لتدفق المنافع الاقتصادية إلى الشركة مع إمكانية قياس الإيرادات والتكاليف - حيثما ينطبق - بصورة يعتد بها.

• إيرادات من بيع المنتجات

يتم إثبات الإيرادات وفقاً لما هو موضح أعلاه حيث ، يتم نقل المنافع والمخاطر الخاصة بالمنتجات المباعة إلى العميل مباشرة وبمجرد إستلامه لها وإقراره بذلك ، وعليه يتم إصدار الفواتير وإثبات الإيراد في تلك المرحلة الزمنية بصافي القيمة وذلك بعد خصم أيأ من الحسومات التي يتمتع بها العملاء وفقاً للعقود المبرمة والوفاء بتلك الإلتزامات.

ويتم تحقق الإيراد بالشركة عند اصدار الفاتورة وتسليم البضاعة.

ع - تكاليف الإيرادات

تتمثل تكاليف الإيرادات في تكلفة المشتريات والمصروفات المباشرة الخاصة بالإيرادات.

ف - المصروفات

- تشمل مصروفات البيع والتسويق والمصروفات العمومية والإدارية التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي لا تعتبر بالتحديد جزءاً من تكلفة الإيرادات.
- مصروفات البيع والتسويق في تلك المصروفات الناشئة عن جهود الشركة الكامنة وراء المبيعات ووظائف التسويق.
- يتم تصنيف جميع المصروفات ، الإطفاء وخسائر الانخفاض في القيمة كمصروفات عمومية وإدارية.

ص - الزكاة والضريبة

ف-١ الزكاة

- تم احتساب مخصص الزكاة وفقاً للأنظمة الزكوية التي تصدرها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بالمملكة العربية السعودية "الهيئة".
- يتم تحميل مخصص الزكاة على قائمة الربح أو الخسارة.
- يتم تسجيل أي التزامات إضافية ، ومعالجة التسويات الناتجة عن الربط الزكوي ، إن وجدت، التي قد تصبح مستحقة عند الانتهاء من الربط في نفس السنة المالية التي يتم فيها اعتماد الربط الزكوي.

ف-٢ ضريبة الاستقطاع

- تستقطع المجموعة ضرائب على بعض المعاملات مع جهات غير مقيمة في المملكة العربية السعودية كما هو مطلوب وفقاً للأنظمة الضريبية المعمول بها في المملكة العربية السعودية. يتم تسجيل ضريبة الاستقطاع المتعلقة بالمدفوعات الأجنبية كمطلوبات.

ف-٣ ضريبة المعاملات

- يتم إثبات الإيرادات والمصاريف والموجودات بعد خصم ضريبة المعاملات (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة)، فيما عدا:
 - عندما تكون ضريبة المعاملات المتكبدة بشأن شراء موجودات أو خدمات غير قابلة للاسترداد من السلطة الضريبية، وفي هذه الحالة، يتم إثبات ضريبة المعاملات كجزء من تكلفة شراء الأصل أو كجزء من بنود المصاريف، حيثما ينطبق ذلك، و
 - الذمم المدينة والدائنة التي تم إدراجها مع مبلغ ضريبة المعاملات.
- يتم إدراج صافي مبلغ ضريبة المعاملات القابلة للاسترداد من، أو المستحقة الدفع إلى، السلطة الضريبية كجزء من الذمم المدينة أو الدائنة في قائمة المركز المالي.

ق - تحويل المعاملات بالعملة الأجنبية

- يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية بعد تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة الى العملة الوظيفية (الريال السعودي) بتاريخ المعاملة)، ويتم تحويل أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية إلى الريال السعودي بأسعار الصرف السائدة في تاريخ القوائم المالية. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في أسعار الصرف في الربح أو الخسارة.
- يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية لعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف كما في تاريخ المعاملات الأولية ولا يتم تعديلها لاحقاً. يتم تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة لعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف في التاريخ الذي جرى فيه تحديد القيمة العادلة. يتم التعامل مع الربح أو الخسارة الناشئة عن تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بما يتماشى مع الاعتراف بالربح أو الخسارة من التغيرات في القيمة العادلة للبند ذو الصلة.

ر - المخصصات

- تدرج المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام (قانوني أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق ويكون هناك احتمال أن يطلب من الشركة سداد هذا الالتزام من خلال تدفقات نقدية الموارد إلى خارج الشركة تجسد منافع اقتصادية ويكون بالإمكان إجراء تقدير يعتد به لمبلغ الالتزام. وحيثما تتوقع الشركة سداد بعض أو كامل المخصص -على سبيل المثال- بموجب عقد تأمين، فيتم إدراج السداد كأصل مستقل ولكن فقط عندما يكون السداد مؤكداً فعلياً. يتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص في الربح أو الخسارة بعد طرح أي سداد.
- إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم تحديد المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بمعدل الخصم الحالي قبل الضريبة الذي يعكس تقيييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية المال والمخاطر المتعلقة بالالتزام. عند استخدام الخصم يتم تسجيل الزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكلفة تمويل في الربح أو الخسارة .
- يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل تقرير مالي وتعديل لتعكس أفضل تقدير حالي. إذا لم يعد محتملاً تدفق موارد خارجية مطلوبة متضمنة منافع اقتصادية لسداد الالتزام، فإنه يتم عكس المخصص.

- تكاليف إيقاف العمليات (الالتزامات المتعلقة بإزالة الموجودات)

- يتم الاعتراف بمخصص للالتزام بإيقاف العمليات عندما تتحمل الشركة المسؤولية عن أعمال الترميم أو إعادة تأهيل الأراضي، تعتمد درجة إيقاف العمليات المطلوبة والتكاليف ذات العلاقة على متطلبات القوانين والأنظمة الحالية. تتضمن التكاليف المدرجة والمشمولة في المخصص جميع التزامات إيقاف العمليات المتوقع حدوثها على مدى عمر الموجودات. ويتم خصم مخصص إيقاف العمليات إلى قيمته الحالية وتتم رسملته كجزء من الموجودات ضمن بند الممتلكات والمصنع والمعدات ومن ثم يتم استهلاكه كمصروف على مدى العمر المتوقع لتلك الموجودات.

إن التعديلات على المبلغ المقدّر ووقت التدفقات النقدية لإيقاف العمليات هي أمر طبيعي في ضوء الأحكام والتقديرية الهامة التي تنطوي عليها. ويتم تسجيل هذه التعديلات كزيادة في المطلوبات تقابلها زيادة في الموجودات ذات العلاقة. وتتضمن العوامل التي تؤثر على هذه التعديلات ما يلي:

- تطوير التقنية .
- المتطلبات التنظيمية واستراتيجيات الإدارة البيئية .
- التغيرات في الحد المقدّر وتكاليف الأنشطة المتوقعة بما في ذلك آثار التضخم .
- التغيرات في الاستدامة الاقتصادية.

ش - منافع الموظفين

- برامج المنافع المحددة

تقدم الشركة خطة منافع محددة للموظفين وفقاً لنظام العمل بالمملكة العربية السعودية كما هو محدد في أنظمة المملكة العربية السعودية

منافع الموظفين قصيرة الأجل

يتم الاعتراف بالالتزام عن المنافع المستحقة للموظفين والمتعلقة بالأجور والرواتب بما في ذلك المنافع غير النقدية ، والإجازة السنوية والإجازة المرضية وتذاكر السفر خلال الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة المتعلقة بها ، وكذلك المبلغ غير المخصوم للمنافع المتوقع دفعها مقابل تلك الخدمة على أساس أن الخدمة ذات الصلة قد تم تأديتها. تقاس الالتزامات المعترف بها والمتعلقة بمنافع الموظفين قصيرة الأجل بالمبلغ غير المخصوم والمتوقع أن يتم دفعه مقابل الخدمة المقدمة.

- منافع الموظفين لمابعد انتهاء الخدمة

تقوم الشركة بسداد إشتراكات تقاعد لموظفيها السعوديين إلى مؤسسة التأمينات الإجتماعية، ويمثل خطة مساهمة محددة وتعتبر الدفعات كمصاريف عند تكبدها.

ت - الالتزامات والموجودات المحتملة

- الالتزامات المحتملة هي التزامات من المحتمل أن تنشأ عن أحداث سابقة ويتأكد وجودها فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع ضمن السيطرة الكاملة للشركة. أو التزام حالي لا يتم اثباته لأن من غير المحتمل أن تكون هناك حاجة لتدفق الموارد لتسوية الالتزام وفي حالة عدم القدرة على قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية فإن الشركة لا تثبت الالتزامات المحتملة وإنما تفصح عنها في القوائم المالية.

- لا يتم اثبات الموجودات المحتملة في القوائم المالية ، ولكن يفصح عنها عندما يكون من المحتمل تحقيق منافع اقتصادية.

ث - ربحية السهم

- يتم احتساب الربحية الأساسية للسهم بقسمة صافي الدخل العائدة إلى حملة الأسهم للشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.
- وبما أن الشركة ليس لديها أي أسهم قابلة للتحويل فإن الربحية الأساسية للسهم تساوي الربحية المخفضة للسهم.

خ - توزيعات الأرباح النقدية لمساهمي الشركة

- تقوم الشركة بإثبات الالتزامات المتعلقة بدفع التوزيعات النقدية لمساهمي الشركة وذلك عند اعتماد التوزيع وإن التوزيع لم يعد يتم بحسب رغبة الشركة.
- وفقاً لنظام الشركات في المملكة العربية السعودية يتم اعتماد توزيعات الأرباح عند المصادقة عليها من قبل المساهمين.
- يتم تسجيل توزيعات الأرباح الأولية، إن وجدت، عند المصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة. يتم إثبات المبلغ المقابل مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ذ - العمليات غير المستمرة

- هي أحد مكونات أعمال الشركة التي يمكن تمييز عملياتها وتدفقاتها النقدية بصورة واضحة عن بقية الشركة وهي:
 - تمثل خط عمل رئيسي منفصل أو منطقة جغرافية للعمليات المنفصلة.
 - جزء من خطة واحدة منسقة لاستبعاد خط عمل رئيسي منفصل أو منطقة جغرافية للعمليات. أو
 - شركة تابعة تم اقتناؤها بصورة حصرية لغرض إعادة بيعها.

ض - مصاريف مدفوعة مقدماً

- يتم اثبات المصاريف المدفوعة مقدماً طويلة الأجل بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض في القيمة متراكمة.

ظ - التقارير القطاعية

- قطاع الأعمال هو بمثابة مجموعة من الموجودات أو العمليات أو المنشآت:
 - (١) يزاول أعماله في الأنشطة التجارية التي من خلالها يمكن تحقيق إيرادات وتكبد مصروفات بما في ذلك الإيرادات والمصروفات التي تتعلق بمعاملات مع مكونات أخرى للشركة؛
 - (٢) يتم تحليل نتائج عملياتها بصورة مستمرة من قبل المسؤول الأول من العمليات من أجل اتخاذ قرارات متعلقة بتخصيص الموارد وتقييم الأداء.
 - (٣) التي تتوفر بشأنها معلومات دقيقة بشكل منفصل.
- يقوم القطاع الجغرافي بتقديم منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة معرضة لمخاطر وعوائد تختلف عن قطاعات التشغيل في بيئات اقتصادية أخرى. وحيث أن الشركة تزاول أعمالها في المملكة العربية السعودية فقط فلم يتم عرض قطاعات جغرافية في هذه القوائم المالية.

غ - الالتزامات والموجودات المحتملة

- الالتزامات المحتملة هي التزامات من المحتمل أن تنشأ عن أحداث سابقة ويتأكد وجودها فقط من خلال وقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع ضمن السيطرة الكاملة للشركة. أو التزام حالي لا يتم اثباته لأن من غير المحتمل أن تكون هناك حاجة لتدفق الموارد لتسوية الالتزام وفي حالة عدم القدرة على قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية فإن الشركة لا تثبت الالتزامات المحتملة وإنما تفصح عنها في القوائم المالية.
- لا يتم اثبات الموجودات المحتملة في القوائم المالية ، ولكن يفصح عنها عندما يكون من المحتمل تحقيق منافع اقتصادية.

٤ - الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة عمل أحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المصرح عنها والإفصاح عن المطلوبات المحتملة كما في تاريخ التقرير المالي. إلا أن عدم التأكد بشأن هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات التي ستأثر في الفترات المستقبلية.

تستند هذه التقديرات والافتراضات إلى الخبرة وعوامل أخرى مختلفة يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف الموجودة وتستخدم للحكم على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل متواصل. يتم تسجيل مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها مراجعة التقديرات أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كانت التقديرات المتغيرة تؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

تم بيان الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي لها تأثير جوهري على القوائم المالية كالاتي:

٤-١: الأحكام:

إستيفاء التزامات الأداء

يجب على الشركة تقييم كل عقد من عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا تم استيفاء إلتزامات الأداء على مدى الوقت أو في وقت محدد من أجل تحديد الطريقة الملائمة لإدراج الإيرادات. قامت الشركة بتقييم ذلك بناء على إتفاقيات البيع والشراء التي أبرمتها مع العملاء وأحكام الأنظمة والقوانين ذات الصلة.

تحديد أسعار المعاملات

يجب على الشركة تحديد أسعار المعاملات فيما يتعلق بكل عقد من عقودها مع العملاء. وعند عمل مثل هذا الحكم، تقوم الشركة بتقييم تأثير أي ثمن متغير في العقد نتيجة للخصومات أو الغرامات، ووجود أي عنصر تمويلي جوهري في العقد وأي ثمن غير نقدي في العقد.

وباء كورونا (كوفيد - ١٩)

قامت الشركة بمراجعة المصادر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد التي تم الكشف عنها في القوائم المالية الأخيرة على خلفية وباء كورونا (كوفيد - ١٩) . تعتقد الإدارة أنه بخلاف الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ، فإن خسارة انخفاض قيمة الموجودات غير المالية وجميع المصادر لتقديرات عدم التأكد الأخرى تظل مماثلة لتلك التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية السنوية. ستستمر الإدارة في مراقبة الوضع وستعكس أي تغييرات مطلوبة في فترة إعداد التقارير المستقبلية - إيضاح (١٧).

٤-٢ التقديرات والافتراضات:

انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة هو مجال يتطلب استخدام نماذج معقدة وإفتراضات هامة حول الظروف الإقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني.

هناك عدد من الأحكام الهامة المطلوبة أيضاً في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل :-
تحديد معايير للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

١- إختيار النماذج المناسبة والافتراضات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢- إنشاء وزن نسبي للتصورات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات/الأسواق وما يرتبط بها من خسائر إئتمانية متوقعة.

٣- إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تقوم الشركة بإثبات مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.

تقوم الشركة بقياس مخصص الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضي للأداة المالية بإستثناء:

- الأدوات المالية التالية والتي يتم قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لها على مدى ١٢ شهراً.
- الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير والأدوات المالية التي لم ترتفع فيها المخاطر الائتمانية بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي لها.

مخصص المخزون بطيء الحركة

تقوم الإدارة بعمل مخصص لبنود المخزون بطيء الحركة والمتقدمة . ويتم قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق وتستند تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق على الدليل الأكثر موثوقية في وقت إجراء التقديرات . تأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار تقلبات الأسعار أو التكاليف المرتبطة مباشرة بالأحداث التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية إلى الحد الذي تؤكد فيها تلك الأحداث الظروف القائمة في نهاية السنة.

الاعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

- تحدد الشركة الأعمار الإنتاجية التقديرية للعقارات والمعدات لحساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقعة فيها استخدام الأصل والتلف الطبيعي، تقوم الإدارة بفحص الأعمار الإنتاجية التقديرية وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من توافق طريقة ومدة الاستهلاك مع نموذج المتوقع للمنافع الاقتصادية من هذه الموجودات.
- ويتم تعديل التغيرات في مصروف الاستهلاك في الفترات الحالية والمستقبلية - إن وجدت -.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

- تقوم الشركة بتاريخ كل تقرير مالي بتقييم ما اذا كان هناك مؤشرات على انخفاض قيمة الموجودات غير المالية في تاريخ كل تقرير مالي. يتم اختيار الموجودات غير المالية لتحديد انخفاض القيمة في حال وجود مؤشرات على عدم إمكانية استرداد القيم الدفترية.
- عندما يتم احتساب القيمة قيد الاستعمال، تقوم الإدارة بتقييم التدفقات النقدية المستقبلية من الأصل او الوحدة المحققة للنقد وتختار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بعمل تقييم لقدرتها على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية وتوصلت الى ان لديها الموارد للاستمرار في نشاطها في المستقبل المنظور. إضافة لذلك، تخضع الشركة لنظم الإفلاس ولائحته التنفيذية حيث وافقت المحكمة على مقترح إعادة التنظيم المالي المقدم من الشركة وتمت موافقة كلاً من المساهمين والدائنين على المقترح (إيضاح ٢١). تم الاستمرار في إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

٥- أصول غير ملموسة (بالصافي)

- تتمثل حركة الموجودات الغير ملموسة خلال السنة كما يلي :

الإجمالي	برامج	التكلفة
٤٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠	كما في ١ يناير ٢٠٢٠م
-	-	إضافات خلال السنة
٤٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
٦.٠٠٥	٦.٠٠٥	كما في ١ يناير ٢٠٢٠م
٨.٠٢٢	٨.٠٢٢	إطفاء السنة
١٤.٠٢٧	١٤.٠٢٧	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
٢٥.٩٧٣	٢٥.٩٧٣	صافي القيمة الدفترية
٣٣.٩٩٥	٣٣.٩٩٥	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م
		كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

٦- الاستثمار في الشركات الزميلة / مخصص خسائر استثمار في شركات زميلة

يتمثل الاستثمار في الشركات الزميلة فيما يلي:

الشركة	الكيان القانوني	البلد	نسبة الملكية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م
* شركة أسواق ثمار	ذات مسؤولية				
ووسمي الزراعية	محدودة	السعودية	٣٠.٥٦ %	(٩٢٠ ٢٥٨)	(٩٢٠ ٢٥٨)
** الشركة الوطنية	ذات مسؤولية				
لمنتجات الثمار الطازجة	محدودة	السعودية	٥٠ %	-	-
				(٩٢٠ ٢٥٨)	(٩٢٠ ٢٥٨)

* شركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية هي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام الشركات. تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تجارة الجملة والتجزئة في مواد ومستلزمات المنتجات الزراعية والصناعية والغذائية واللحوم المبردة والمواد الصحية والتنظيفية والاستهلاكية وجميع المواد المنزلية. ويوجد دعوى قائمة لتصفية الشركة ولم يتم البت فيها.

** الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة هي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام الشركات. وقد بلغت الخسائر المتراكمة للشركة ١٠٠ % من رأس مالها منذ سنوات سابقة وقررت إدارة الشركة إيقاف احتساب حقوق الملكية نظراً لوجود دعوى قائمة لتصفية الشركة ولم يتم البت فيها.

٧- مخزون

يتكون المخزون في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	
-	٣ ٤٥٣ ٨٠٠	لحوم
-	٢٥١ ٠٦٣	خضروات وفواكه
٢٠ ٦٥٣	٥٦ ٠٦٢	مواد تموينية أخرى و مواد تعبئة وتغليف
٢٠ ٦٥٣	٣ ٧٦٠ ٩٢٥	

٨ - ذمم مدينة تجارية - بالصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	
١٣ ٢١٦ ٩٨٨	١٦ ٥١٢ ٠٥٦	ذمم مدينة تجارية
(١٣ ١٩٠ ٤٧١)	(١٣ ١٩٠ ٤٧١)	يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
٢٦ ٥١٧	٣ ٣٢١ ٥٨٥	

٩ - مدفوعات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى - بالصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	
٢٩٠ ٢٦٣	١٨٣ ٨٨٢	سلف وذمم عاملين
٣٤ ٧٣٨	٣٨٥ ٨٠٥	مصروفات مدفوعة مقدماً
١١ ٣١٥ ١٧٩	١١ ٣٠٢ ٧١٦	دفعات مقدمة موردين
٥٧٠ ٠٠٠	٥٧٠ ٠٠٠	خطابات ضمان
٥ ٣٩٧ ٩٧٩	٥ ٨٠٢ ٧٨٣	أرصدة مدينة أخرى
١٧ ٦٠٨ ١٥٩	١٨ ٢٤٥ ١٨٦	
(١١ ٣٠٢ ٢٠٩)	(١١ ٣٠٢ ٢٠٩)	يخصم: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
٦ ٣٠٥ ٩٥٠	٦ ٩٤٢ ٩٧٧	

١٠ - المعاملات مع الأطراف ذات علاقة

- تمثل الجهات ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين وكبار موظفي الإدارة في الشركة والمنشآت التي يملكها أو يديرها هذه الجهات وكذلك المنشآت التي تمارس على هذه الجهات سيطرة مشتركة أو نفوذاً جوهرياً.
- يتم تنفيذ المعاملات مع الجهات ذات العلاقة خلال دورة الأعمال العادية بشروط مماثلة لتلك الشروط بين الجهات الأخرى من خلال عقود معتمدة من قبل الإدارة.
- فيما يلي تفاصيل المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والأرصدة المتعلقة بها:

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار سابقاً)

(شركة مساهمة سعودية)

إيضاحات حول القوائم المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م

١٠- أ المستحق من الاطراف ذات علاقة

بيان	طبيعة العلاقة	طبيعة أهم المعاملات	٢٠٢٠/٠١/٠١ م	اجمالي الحركة المدينة	اجمالي الحركة الدائنة	٢٠٢٠/١٢/٣١ م
شركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية	شركة زميلة	مبيعات	١٣ ٠٠٨ ٩٧٧	-	-	١٣ ٠٠٨ ٩٧٧
		تمويل	٣٨ ٨٧٨ ٤١٦	-	٣١٠ ٠٠٠	٣٨ ٥٦٨ ٤١٦
		سداد بالنيابة	٩ ١١٤ ٤٣٧	٣٤ ٠١٣	٧٧ ٥٠٠	٩ ٠٧٠ ٩٥٠
الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة	شركة زميلة	تمويل	٣ ٩٢٠ ١٩٥	-	-	٣ ٩٢٠ ١٩٥
سمو الأمير / فيصل بن تركي	شريك بشركة زميلة	مديونية	٢٢ ١٨٤ ٠٨٥	-	-	٢٢ ١٨٤ ٠٨٥
الاجمالي			٨٧ ١٠٦ ١١٠			٨٦ ٧٥٢ ٦٢٣
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها			(٣ ٩٢٠ ١٩٥)			(٣ ٩٢٠ ١٩٥)
			٨٣ ١٨٥ ٩١٥			٨٢ ٨٣٢ ٤٢٨

١٠- ب المستحق لاطراف ذات علاقة

بيان	طبيعة العلاقة	طبيعة أهم المعاملات	٢٠٢٠/٠١/٠١ م	اجمالي الحركة المدينة	اجمالي الحركة الدائنة	٢٠٢٠/١٢/٣١ م
السيد / ساري المعيوف	عضو منتدب (سابق)	تمويل	٨٦٨ ٥٢٨	٦٣ ٠٠٠	٦ ٠٠٠	٨١١ ٥٢٨
السيد / إبراهيم المعيوف	رئيس مجلس إدارة (سابق)	تمويل	-	٣٣٦٠	٣٥٩ ٠٠٠	٣٥٥ ٦٤٠
الإجمالي			٨٦٨ ٥٢٨			١ ١٦٧ ١٦٨

١١- النقدية وما في حكمها

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	
٢٣٨ ٦٧٥	١٢٠ ٣٧٠	نقد بالصندوق وعهد
٢ ٢٢٠ ٩٠٨	٣٧٨ ٧٢٣	نقد بالبنوك
٢ ٤٥٩ ٥٨٣	٤٩٩ ٠٩٣	

١٢- الاحتياطي النظامي

يتطلب نظام الشركات في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للشركة أن يحول ما نسبته ١٠٪ من صافي الربح السنوي إلى الاحتياطي النظامي وأن يستمر هذا التحويل حتى يبلغ هذا الاحتياطي ٣٠٪ من رأس المال، إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

١٣- القروض

تتمثل القروض فيما يلي:

قرض بنك ساب

- بلغت التسهيلات الممنوحة للشركة من بنك ساب حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٦٨٦ ٦٨٥ ٣٢ ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٦٨٦ ٦٨٥ ٣٣ ريال سعودي).

١٤- مستحقات وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	
٦ ٧٦٧ ٢٩٣	٣ ١٥٣ ٨٥٤	رواتب ومزايا موظفين
٣ ٢٨٢ ٧٥٨	٢ ٥٣٧ ٤٤٨	مصرفات مستحقة أخرى
١ ٧٨٧ ٢٢٤	١ ٧٨٦ ٧٥٦	ضريبة القيمة المضافة
١١ ٨٣٧ ٢٧٥	٧ ٤٧٨ ٠٥٨	

١٥ - (خسارة)/ربحية السهم

تحتسب (خسارة) ربحية السهم الأساسي والمخفض من صافي (الخسارة) الربح للسهم العادي بقسمة صافي (الخسارة) / ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة كما في نهاية السنة والبالغ ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩م: ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم).

٢٠١٩م	٢٠٢٠م	
(٥٦ ٧٣٥ ٠٠٨)	(١١ ٦٧٩ ٦٨٣)	(الخسارة) للسنة
١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
(٥.٦٧)	(١.١٧)	(الخسارة) الأساسية لكل سهم

١٦ - الأدوات المالية - القيم العادلة وإدارة المخاطر

١-١٦ قياس القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها بيع موجودات ما أو سداد مطلوبات ما بين أطراف راغبة في ذلك بشروط تعامل عادلة في تاريخ القياس. ضمن تعريف القيمة العادلة يوجد افتراض أن الشركة هي شركة عاملة مستمرة حيث لا يوجد أي نية أو شرط للحد مادياً من حجم عملياتها أو إجراء معاملة بشروط سلبية. تعتبر الأداة المالية مدرجة في السوق النشطة إذا كانت الأسعار المدرجة متوفرة بصورة سهلة ومنظمة من تاجر صرف عملات أجنبية، أو وسيط، أو مجموعة صناعة، أو خدمات تسعير أو هيئة تنظيمية وأن هذه الأسعار تمثل معاملات سوقية حدثت بصورة فعلية ومنظمة على أساس تجاري. عند قياس القيمة العادلة، استخدمت الشركة معلومات سوقية قابلة للملاحظة كلما كان ذلك ممكناً. تم تصنيف القيم العادلة ضمن مستويات مختلفة في تسلسل القيمة العادلة استناداً إلى المدخلات المستخدمة في طرق التقييم كما يلي:

المستوى ١: أسعار مدرجة (غير معدلة) في أسواق نشطة، وتتمثل في أسعار الأسهم المدرجة بهيئة السوق المالية السعودية.

المستوى ٢: مدخلات عدا الأسعار المدرجة التي تم إدراجها في المستوى ١ وهي قابلة للملاحظة، وتتمثل في الأسعار الإسترشادية المعلنة لسعر الوحدة بالصناديق العقارية المستثمر فيها.

المستوى ٣: مدخلات لموجودات أو مطلوبات لا تستند إلى معلومات السوق القابلة للملاحظة (مدخلات غير قابلة للملاحظة)، وتتمثل في قيمة تكلفة إقتناء الإستثمار بشركات غير مدرجة في السوق المالية.

١٧- إدارة مخاطر الأدوات المالية

- المخاطر جزء من أنشطة الشركة وتدار من خلال آلية متواصلة تتكون من تحديد المخاطر ثم تقييمها ثم متابعتها وفقاً للقيود والضوابط الأخرى المعتمدة. إن عملية إدارة المخاطر ضرورية بالنسبة لقدرة الشركة على تحقيق أرباح.
- كل موظف في الشركة مسئول عن إدارة المخاطر المتعلقة بما تملي عليه وظيفته أو مسؤولياته.
- الشركة معرضة لمخاطر السوق ومخاطر أسعار العمولة ومخاطر العملات ومخاطر السيولة ، ومخاطر الائتمان.

مخاطر الائتمان

- مخاطر الائتمان هي المخاطر المتمثلة في عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بإلتزامته لأداة مالية مما يتسبب بخسائر مالية للطرف الآخر.
- لا يوجد لدى الشركة تركيز كبير لمخاطر الائتمان. ولتخفيض التعرض لمخاطر الائتمان وضعت الشركة عملية اعتماد بحيث يتم تطبيق الحدود الائتمانية على العملاء .كما تقوم الإدارة أيضاً بشكل متواصل بمراقبة مخاطر التعرض للإئتمان تجاه العملاء وتكوين مخصص مقابل الأرصدة المشكوك في تحصيلها والتي هي على أساس ملف العميل وتواريخ السداد السابقة للسداد. تتم مراقبة ذمم العملاء المدينة القائمة بشكل منتظم.
- إن إجمالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان في الشركة هي القيمة الدفترية وهي كما في تاريخ التقرير كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	
٢ ٤٥٩ ٥٨٣	٤٩٩ ٠٩٣	نقد لدى البنك
٢٦ ٥١٧	٣ ٣٢١ ٥٨٥	ذمم مدينة تجارية
٦ ٣٠٥ ٩٥٠	٦ ٩٤٢ ٩٧٧	مدفوعات مقدماً وأرصدة مدينة أخرى
٨٢ ٨٣٢ ٤٢٨	٨٣ ١٨٥ ٩١٥	المستحق على أطراف ذات علاقة

مخاطر السيولة

- خاطر السيولة هي المخاطر المتمثلة في تعرض الشركة لصعوبات في الحصول على التمويل اللازم للوفاء بإلتزامات مرتبطة بأدوات مالية. قد تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة وبمبلغ يقارب قيمته العادلة.
- ويتم إدارة مخاطر السيولة وذلك بمراقبتها بشكل دوري للتأكد من توفر أموال كافية من خلال تسهيلات بنكية متاحة للوفاء بأي التزامات مستقبلية.
- تنص شروط المبيعات الخاصة بالشركة بأن يتم سداد المبالغ نقداً عند تسليم البضاعة أو على أساس البيع بالأجل.

مخاطر السوق

- مخاطر السوق هي مخاطر التذبذب في أداة مالية ما بسبب التغيرات في الأسعار السائدة في السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفوائد وأسعار الأسهم مما يؤثر على دخل الشركة أو قيمة ما تمتلكه من أدوات مالية.
- تهدف إدارة مخاطر السوق إلى إدارة التعرض لمخاطر السوق والسيطرة عليها ضمن الحدود المقبولة مع تعظيم العوائد.

مخاطر أسعار الفائدة (العمولات)

- تمثل مخاطر أسعار الفائدة (العمولات) المخاطر المتعلقة بآثار التقلبات في أسعار الفائدة (العمولات) السائدة بالسوق على المركز المالي للشركة وتدفقاتها النقدية.

مخاطر أسعار السلع

- مخاطر أسعار السلع هي المخاطر التي ترتبط بالتغيرات في أسعار بعض السلع والتي تتعرض لها الشركة من تأثير غير مرغوب فيه على تكاليف الشركة وتدفقاتها النقدية. تنشأ هذه المخاطر في أسعار السلع الأساسية من المشتريات المتوقعة لبعض السلع من المواد الخام التي تستخدمها الشركة.

مخاطر العملات

- تمثل مخاطر العملات المخاطر الناجمة عن تذبذب قيمة أداة مالية ما نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. تنشأ مخاطر العملات عند إدراج المعاملات التجارية المستقبلية والموجودات والمطلوبات المعترف بهما بعملات تختلف عن عملة الشركة.

إدارة رأس المال

- تكمن سياسة مجلس الإدارة في الحفاظ على قاعدة رأس مال كافية من أجل الحفاظ على ثقة المستثمر والدائن والسوق والمحافظة على التطوير المستقبلي لأعمالها. يراقب مجلس الإدارة العائد على رأس المال المستخدم ومستوى الأرباح الموزعة على المساهمين العاديين.
- وتهدف الشركة عند إدارة رأس المال إلى ما يلي:
 - ١- حماية قدرة المنشأة على الاستمرار كمنشأة عاملة بحيث يمكنها الاستمرار في توفير العوائد للمساهمين والفوائد لأصحاب المصالح الآخرين.
 - ٢- توفير عائد كافي للمساهمين.

- فيما يلي تحليلاً بنسب صافي الدين المعدل للشركة إلى رأس المال المعدل في نهاية السنة المالية:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠١٩م	
٨٣ ١٠٣ ٧٤٣	٧٩ ٢٧٦ ٨٥٨	إجمالي المطلوبات
٢ ٤٥٩ ٥٨٣	٤٩٩ ٠٩٣	ناقصاً: نقدية وأرصدة لدى البنوك
٨٠ ٦٤٤ ١٦٠	٧٨ ٧٧٧ ٧٦٥	صافي الدين المعدل
٣٦ ٣٨٨ ٠٤٤	٤٨ ٠٦٧ ٧٢٧	حقوق الملكية
%٢٢١.٦٢	%١٦٣.٨٩	نسبة الدين إلى رأس المال المعدل كما في نهاية السنة

١٨ - تأثير فيروس كورونا (كوفيد - ١٩):

استجابة لحدث إنتشار فيروس كورونا (كوفيد - ١٩) في مطلع عام ٢٠٢٠م وتغشيه في عدة مناطق جغرافية حول العالم وما نتج عنه من اضطرابات للأنشطة الاقتصادية والأعمال ، قامت الشركة بتكوين فريق عمل لتقييم الآثار المتوقعة على أعمال الشركة داخل المملكة . كما قامت الشركة بإتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية لضمان صحة وسلامة موظفيها وعملائها والمجتمع لضمان إستمرارية عملياتها. ولا تتوقع الشركة حدوث آثار جوهرية بسبب فيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩) على قائمة المركز المالي والنتائج للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م .

١٩ - الإلتزامات المحتملة:

لدى الشركة إلتزامات محتملة ناتجة عن قضايا مرفوعة من الغير ضد الشركة ، حيث قام بعض الموردين أصحاب ارصدة قديمة مدورة من سنوات سابقة برفع دعاوى قضائية على الشركة واكسبت صفة أحكام نهائية واجبة التنفيذ، وعلى أثر الأحكام النهائية واجبة التنفيذ تم إيقاف الحسابات البنكية للشركة وتجميد المبالغ الموجودة بها لحساب محكمة التنفيذ ومن ثم سحبها لحساب محكمة التنفيذ.

٢٠ - الإستمرارية:

كما هو مبين في القوائم المالية فقد حققت الشركة صافي خسارة عن عام ٢٠٢٠م بمبلغ ٦٨٣ ٦٧٩ ١١ ريال سعودي و بلغت الخسائر المتراكمة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٣٣٢ ٤٩٥ ٦٦ ريال سعودي بما يجاوز نصف رأس مال الشركة ، مما يتوجب معه تطبيق المادة رقم ١٥٠ من نظام الشركات بالمملكة العربية السعودية والتي تقضي بأنه إذا بلغت خسائر الشركة المساهمة نصف رأس المال يتوجب أن يتم دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ علم مجلس إدارة الشركة بالخسائر؛ لتقرر إما زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه - وفقاً لأحكام النظام - وذلك إلى الحد الذي تنخفض معه نسبة الخسائر إلى ما دون نصف رأس المال المدفوع، أو حل الشركة قبل الأجل المحدد في نظامها الأساس، إلا أنه نظراً لدخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي (توجد تفاصيل بالإيضاح رقم ٢٢) وتطبيقاً للمادة رقم (٤٢) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس ولائحته التنفيذية فيتم إعفاء الشركة من تطبيق أحكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ خسائر المدين النسبة المحددة في النظام.

٢١- أحداث هامة :

توجد أحداث هامة خلال السنة والسنة السابقة والتي قد تؤثر على المركز المالي للشركة الظاهر في هذه القوائم المالية ، وفق ما يلي:

- ١- وقف نشاط الشركة (الشراء - البيع) على إثر وقف الحسابات وتجميدها ما عدا التشغيل بسوق العريضة (الشراء - البيع) نقداً.
- ٢- بتاريخ ٢٠٢٠/٠٧/٠٢ رفع دعوي قضائية على (المدين) طرف ذو علاقة للمطالبة بمبلغ ٢٢،١٨٤ مليون ريال.
- ٣- بتاريخ ٢٠٢٠/٠٩/٠٣ حصول الشركة على موافقة تداول وهيئة السوق المالية بتداول السهم خارج لمنصة الرئيسية.
- ٤- بتاريخ ٢٠٢٠/١١/٢٩ صدر حكم قضائي لصالح الشركة ضد الطرف ذو علاقة وإلزامه بسداد مبلغ ٢٢،٤١٤،٠٨٤ ريال للشركة.

٢٢- أحداث لاحقة:

توجد أحداث لاحقة هامة منذ نهاية السنة والتي قد تؤثر على المركز المالي للشركة الظاهر في هذه القوائم المالية ، وفق ما يلي:

- ١- رغم آثار جائحة كورونا وفترات الحظر إستمر التعاون مع المراجع الخارجي شركة العظم والسديري وآل الشيخ وتزويده بجميع متطلباته.
- ٢- بتاريخ ٢٠٢١/٠١/٠٦ تقدم بنك ساب للمحكمة التجارية بالرياض الدائرة التاسعة بطلب تصفية الشركة للحصول على مديونيته.
- ٣- بتاريخ ٢٠٢١/٠١/١٤ إستئناف الطرف ذو علاقة على الحكم الصادر بسداده ٢٢،٤١٤،٠٨٤ ريال للشركة.
- ٤- بتاريخ ٢٠٢١/٠٢/٠٤ أعترضت الشركة على طلب التصفية المقدم من بنك ساب .
- ٥- بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٤ صدر حكم بتطبيق إجراءات إعادة التنظيم المالي على الشركة .
- ٦- بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/١٨ المصادقة بشكل نهائي على الحكم الصادر لصالح الشركة ضد الطرف ذو علاقة وتأيد سداده لمبلغ ٢٢،٤١٤،٠٨٤ ريال.
- ٧- بتاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠٢١ موافقة الجمعية العامة غير العادية على تعديل النظام الأساسي للشركة ولائحة الحوكمة وتغيير المراجع الخارجي شركة العظم والسديري وآل الشيخ وتعيين المراجع الخارجي شركة أسامة عبد الله الخريجي وشريكه وإنتخاب لجنة المراجعة .

- ٨- بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠٢١ تغيير إسم الشركة من الشركة الوطنية للتسويق الزراعي الى شركة ثمار التنمية القابضة بناء على موافقة الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٢ / ١٠ / ٢٠٢١ بعد إعتماده من وزارة التجارة .
- ٩- بتاريخ ١٦ / ١٢ / ٢٠٢١ صدور حكم على الطرف ذو العلاقة (شركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية) بتصفية الشركة.
- ١٠- بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠٢١ إعلان الشركة عن قرار مجلس بإستخدام نموذج القيمة العادلة أو إعادة التقييم لقياس العقارات والعقارات الإستثمارية ضمن قوائم الربع الأول ٢٠٢٢ م.
- ١١- بتاريخ ١١/٠١/٢٠٢٢ تمت موافقة اللجنة التنفيذية على تقبيل المبسط والثلاجة بسوق العزيرية.
- ١٢- بتاريخ ٠٦/٠٢/٢٠٢٢ تسليم مقترح التنظيم المالي للمحكمة التجارية بالرياض .
- ١٣- بتاريخ ٢٤/٠٢/٢٠٢٢ إعتماذ المحكمة النهائي لمطالبات الدائنين بقرار نهائي وإصدار صك.
- ١٤- بتاريخ ٠٩ / ٠٣ / ٢٠٢٢ تقدمت الشركة بطلب لأمين تصفية شركة أسواق ثمار بالمطالبة.
- ١٥- بتاريخ ٢٣ / ٠٣ / ٢٠٢٢ وافقت المحكمة على مقترح إعادة التنظيم المالي المقدم من الشركة وحددت موعد ١٤ / ٠٤ / ٢٠٢٢ لتصويت المساهمين عليه وموعد ١٨ / ٠٤ / ٢٠٢٢ لتصويت الدائنين عليه.
- ١٦- بتاريخ ١٤ / ٠٤ / ٢٠٢٢ تمت موافقة نسبة ٩٩.٥٧% من إجمالي حضور المساهمين على مقترح إعادة التنظيم المالي .
- ١٧- بتاريخ ١٨ / ٠٤ / ٢٠٢٢ تمت موافقة نسبة ٩٩.٧٣% من إجمالي حضور الدائنين على مقترح إعادة التنظيم المالي.

٢٣- إعتماذ القوائم المالية :

تم اعتماد هذه القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٢/٠١/١٤٤٣هـ الموافق ٣٠/٠٦/٢٠٢٢م

=====